

# الدراسات السياسية



## الانتخابات وإعاقّة الديمقراطية دراسة في الحالة العراقية لعام ٢٠١٨

م.د. تارا عمر محمد\*، م.د. دلاور عثمان مجيد\*\*

\*، \*\*: قسم العلوم السياسية / كلية العلوم السياسية، جامعة السليمانية- اقليم كردستان العراق.

### ملخص

الانتخابات تكون ذات مصداقية ديمقراطية حينما تتم وفق معايير محددة تجعلها تتميز بالحرية والنزاهة والعدالة والفاعلية، وبذلك تشكل الآلية الأساسية لإسناد ديمقراطية النظام السياسي كما في مجتمعات ذات ديمقراطيات راسخة باعتبارها نتاج لإرادة الشعب من خلال التنافس بين القوى والكتل السياسية باختلاف برامجهم وتباين أفكارهم ومصالحهم من أجل تحقيق الأفضل لمصلحة الجميع ضمن التصحيح الدوري لإختيار العام لكي تترك بصمة مميزة على منظومة الحكم والمجتمع.

ولا يمكن للانتخابات أداء دورها المنشود إذا لم تتوفر الشروط الضرورية لإنجاحها من خلال إيجاد حلول لسلسلة مترابطة ومتكاملة ومتراكمة من المعضلات الداخلية قانونية وسياسية والمجالات الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والأمنية كذلك المعضلات الخارجية العابرة لتشكّل التحديات والمؤثرات السلبية المعيقة لممارسة إنتخابات ديمقراطية كآلية أساسية لبناء دولة ديمقراطية، وغالباً وفي مجتمعات الإنتقال تلك معضلات تتقاطع مع شروط الديمقراطية الأمثل لتجعل الإنتخابات معيقة للديمقراطية وليس العكس.

وإنتخابات ٢٠١٨ العراقية نموذج واقعي لهذه الحالة، حين إستحضار تلك العملية بتفاصيلها الدقيقة وما رافقها من نواقص وخروقات ندرك مدى تأثير هذه المعضلات على تغيّب الأسس الجوهرية لإجراءها. وعليه وفي هذه الدراسة نطرح مفهوم الإنتخابات الديمقراطية ومعايير إجراءها لنقيم في ضوءها المعضلات الغير منسجمة مع المعايير المطروحة في الحالة العراقية وتجربتها في أيلول/ ٢٠١٨.

## پوخته

هه لېږاردن کاتیک راستینزوي دیموکراسی تیدا بهدی دیت که به پئی پټوره دیاریکراوه کان نه انجام بدریت وه و ابکات پرۆسه که به سه ربهستی و بیگهردی و دادوهری و کاریگره ده ربهکوهیت، به وپیپهش هه لېږاردن ده بیهته ریکاری بنه پرتی پالپشتیکاری دیموکراسی سیستمی سیاسی ههروهک چۆن له کۆمه لگهی خاوهن دیموکراسی چه سپاوه کانداهه به به جوریک که پرۆسهی هه لېږاردن ده رهاویشتهی خواستی گه ل بیت له چوارچپوهی ملاملانی هیژ ولایه نه سیاسیه کان به جیاوازی به رنامه وهزو به رژه وه ندیبه کانیانه وه له پیناو به دیه پینانی باشرین بو هه مووان له چوارچپوهی راستکردنه وهی خولی له هه لېږاردنی گشتیدا به مه بهستی جیه پشتنی کاریگری به رچاو له سهر کوی سیستمی حوکمرانی و کومه لگا به جی به پیت.

هه لېږاردن ناتوانیت رۆلی خوئی بینیت نه گهر مهرجی پیوستی سه رکه وتنی تیدا نه بی له چوارچپوهی دۆزینه وهی چاره سهری زنجیره یه کی ته واو و پیکه وه گر پدراو و که له که بووی کیشه ناوخوی و یاسایی و سیاسیه کان له بواره کانی ئابوری و کومه لایه تی و رۆشنیری و ئاسایشی ههروه ها دۆزینه وهی چاره سهری کیشه ده ره کییه کان که سه رجه میان ئالانگاری و کاریگری نه رینی دروست ده که ن و رپگر ده بن له به جی گه یاندنی هه لېږاردنیکی دیموکراسیانه وه ک ریکاریکی بنه پرتی له پرۆسهی بنیادنانی ده وله تیکی دیموکراسی، وه زۆربه ی کات له کومه لگا پراگوزه ره کانی دیموکراسیدا نه و کیشانه له گه ل مهرجی دیموکراسیه کی ناوازه یه کناگر نه وه و دژبه یه ک ده بن، که نه وهش ده بیهته هوئی نه وهی که هه لېږاردن وه ک ریکاریک رپگر بیته له گه شه سهندنی دیموکراسی نه ک پیچه وانه که ی.

هه لېږاردنی سالی ۲۰۱۸ی عیراق باشرین نمونه ی واقعی نه و حاله ته یه، به جوریک کاتیک که ورده کاری نه جامدانی نه و پرۆسه یه شیکار ده که ین به هه موو که موکوری و پیشیلکاریه کانیه وه، درک به وه ده که ین که چهند نه و رپگریانه کاریگریان هه بووه له سهر و نکردنی بنه ما کروکیه کانی نه جامدانی پرۆسه که. به وپیپهش له م توپژینه وه یه دا چه مکی هه لېږاردنی دیموکراسی و پیوه ره کانی ده خه یه روو بو نه وهی له بهر رۆشنایاندا هه لسه نگاندن و شیکاری بو رپگریه کانی پرۆسه ی هه لېږاردنی نه یلولی ۲۰۱۸ی عیراق نه انجام بده ین.

### Abstract

Elections are democratically credible when they are implemented along with specific benchmarks rendering them characterized by freedom, integrity, justice and effectiveness which constitute the basic mechanism for backing the political system democracy as in societies with established democracies. This is because they are considered an outcome of the people's will through competition between political forces and blocs with diverse programs and opposing ideas and interests aimed at accomplishing the best interest for all within the periodic improvement of the public's choice. This is to stamp a distinct mark on the system of government and society.

Elections cannot play their anticipated role if they are not equipped with required settings to succeed. These conditions can be achieved by finding solutions to both a series of interconnected, integrated and accumulated internal legal and political quandaries, and some economic, social, cultural and security areas. In addition, there must be solutions to transitory outside quandaries which create challenges and negative impacts, and accordingly impede the exercise of democratic elections as a basic mechanism for building a democratic state. Frequently, in societies shifting these quandaries overlap with the conditions of an ideal democracy which make elections an impediment to democracy, not vice versa.

To cite an evidence for this case, the 2018 Iraqi election is a realistic model. If the associated shortcomings and breaches of the mentioned election are examined in details, one can realize the extent of the impact of these disparities on the nonexistence of the essential basis for the conduct of the election. Consequently, the concept of democratic elections and the standards and measures for conducting them are examined in this study to evaluate it in light of the imbalances that are inconsistent with the ones presented in the Iraqi September 2018 election case and experience.

## مقدمة

الانتخابات تشكل آلية الديمقراطية لتولي السلطة، لكن عندما لا تمارس بشكل ديمقراطي تتحول لمعيق لها، ولتجاوز ذلك لابد توفير المتطلبات الأساسية التي تجعلها إنتخابات ديمقراطية وفق معايير معتمدة دولياً والتي تكتسبها مقاصد الحكم الديمقراطي وتكفل نجاحها وتحفز لإدامتها، وهذا يستوجب أن تجري ممارستها في ظل بيئة قانونية سياسية ملائمة تتكامل مع بيئتها الإقتصادية والإجتماعية والثقافية وبذلك تكون الفعل المناسب الذي يصدق به إدعاءات ممارسة الديمقراطية.

من حقائق عالم السياسة المعاصرة، وجود إفتراض أوتوماتيكي بأن كل دولة أجرت الإنتخابات فهي ديمقراطية، ولكن في الغالب هذا الإفتراض غير دقيق، لأنه ليست كل الإنتخابات بممارستها العملية هي ديمقراطية حقة، ولا يمكن إعطاء صفة الديمقراطية لكل الأنظمة الذين يقومون بإجراء الإنتخابات، طالما الأخيرة أضحت من أبرز الآليات التي يلجأ إليها الحكام غير الديمقراطيين في الدول دون الديمقراطيات الراسخة كواجهة لحكمهم المطلق، وذلك عندما تتم وفق بنى قانونية وسياسية لا تملك مقومات نجاحها مبتكرين أدوات للتلاعب بجوهرها في مختلف مراحلها، وعليه وجود المعضلات وعدم تهيئة الأرضية المناسبة لإجراء إنتخابات ديمقراطية تجعلها نقطة صوت بلا صدى دون أداء وظيفتها الحقيقية بل أداء دوراً نقيضاً ومضاداً ومساهمياً في إعاقه الديمقراطية وتعثرها دون أن تصب في خدمة المقاصد التي يرجى منها.

**الكلمات المفتاحية:** الإنتخابات، الديمقراطية، الإنتخابات الديمقراطية، الإنتخابات العراقية، معضلات البيئة الإنتخابية العراقية لعام ٢٠١٨.

**إجراءات الدراسة:** جاءت إجراءات الدراسة لبيان أهميتها وأهدافها والإجابة على تساءلاتها وفرضيتها وأدواتها وهيكلتها ضمن النقاط الآتية:

● **أهمية الدراسة:** تتضح أهمية الدراسة من ناحيتين النظرية والتحليلية الواقعية بالنقاط التالية:

١. من الناحية النظرية: طرح الانتخابات الديمقراطية كآلية أساسية توفر شرط جوهرى لبناء نظام ديمقراطى ولديها متطلبات ومعايير نحلل فى ضوءها معضلات البيئة التى جرت فيها الانتخابات العراقية لعام ٢٠١٨.

٢. من الناحية العملية: شعور الباحثة بأهمية الموضوع كونه يمس بالصميم العملية السياسية العراقية فى ظل المعضلات الواقعية التى تركت تداعيات خطيرة على ممارسة العملية الانتخابية فى عام ٢٠١٨ بشكل ديمقراطى، لعل إظهار هذه الأهمية تؤدى الى العمل من أجل تجاوزها.

• **أهداف الدراسة:** تهدف الدراسة تناول طبيعة الانتخابات الديمقراطية من حيث العلاقة الترابطية بين الانتخابات والديمقراطية كذلك الشروط والمعايير لانتخابات ديمقراطية، وفى ضوءها طرح جملة الإختلالات التى لازمت البيئة الانتخابية العراقية لعام ٢٠١٨.

• **إشكالية الدراسة وتساؤلاتها:** إذا كان إجراء إنتخابات كآلية ديمقراطية بمثابة تقدم خطوة واحدة نحو تحقيق الديمقراطية، لكن فى نفس الوقت واقع إجراءاتها عملياً وبشكل غير الديمقراطى يشكل تراجعاً عنها بخطوات عديدة، والإشكالية الحقيقية تكمن فى تحول الانتخابات الى وسيلة لإعاقّة الديمقراطية طالما لم تجرى فى البيئة المناسبة. والتساؤل الذى حاولت الدراسة الإجابة عليها هى، ماهى المعضلات التى جعلت البيئة الانتخابية العراقية لا توفر المتطلبات الضرورية لانتخابات بمعايير ديمقراطية حتى تجعل إنتخابات ٢٠١٨ غير ديمقراطية وتعيق الديمقراطية؟

• **فرضية الدراسة:** كإستجابة لمتطلبات الدراسة وضعنا فرضية بأن تجربة الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠١٨ بدل أن تكون آلية لتحقيق الديمقراطية تحولت الى وسيلة لإعاقتها لأنها لم تجرى بشكل ديمقراطى وذلك بسبب عدم توفر الغطاء القانونى والسياسى المناسب لها مما أفقدها فاعليتها الوظيفية فى بناء الديمقراطية.

• **أدوات الدراسة:** من أجل إثبات الفرضية المذكورة تم الإستناد على المنهج الوصفى لتغطية الإطار النظرى لمفهومى الانتخابات والديمقراطية وعلاقتها وشروط ومعايير نجاحها وتطبيقها على إنتخابات ٢٠١٨ العراقية كعينة للدراسة ضمن منهج قانونى وتحليلى ودراسة حالة.

- **هيكلية الدراسة:** قسمنا الدراسة الى مبحثين، في المبحث الأول تطرقنا الى " المقاربات المفاهيمية لإنتخابات ديمقراطية"، أما المبحث الثاني من الدراسة تم تخصيصه ل " أبعاد إعاقاة الديمقراطية في الإنتخابات العراقية لعام ٢٠١٨".

## المبحث الأول

### المقاربات المفاهيمية لإنتخابات الديمقراطية

دراسة كل حقل أكاديمي تتطلب تحديد الإطار المفاهيمي الذي يشكل واحداً من المقتربات الأساسية لفهم إشكالية الدراسة بإبعادها المختلفة وإزالة الإبهام عنها، عليه لابد من تحديد مفاهيم أبرز مفردات الدراسة والعلاقة الجدلية التي تربط بينهم من خلال طرح مفهوم الإنتخابات والديمقراطية والعلاقة بينهما، كذلك الإنتخابات الديمقراطية ومتطلباتها ومعاييرها.

## المطلب الأول

### الإنتخابات والديمقراطية والعلاقة بينهما

إختلف الكتاب والباحثون في تحديد تعريف جامع ومتفق عليه لكلا المفهومين بسبب إختلاف الزاوية التي ينظرون من خلالها للإنتخابات وشمولية الديمقراطية وإرتباطها بمختلف جوانب الحياة وتعدد دلالاتها. وهنا نحاول طرح المفاهيم بشكل مختصر يخدم الهدف الأساسي من الدراسة.

**أولاً: الإنتخابات:** تعد الإنتخابات الآلية المناسبة المستخدمة من قبل الشعب ليكون مشاركاً في العملية السياسية من خلال إختيار الحكام الشرعيين، وتضفي صفة الديمقراطية لأي نظام سياسي يقوم بأداءها بحرية ونزاهة وفي الإطار القانوني المحدد لها. يؤكد ( تشارلز تيلي Charles Tilly ) على الإنتخابات كأحد المعايير لديمقراطية النظام السياسي إذا كانت تقوم على تنافس حقيقي وتضم عدداً كبيراً من المواطنين وتؤدي الى التغيير في الرجال والسياسة دون أن تكون مزيفة وتخلو من المنافسة لسحق معارضي الحكومة وإستمرار نفس المجموعة الحاكمة<sup>(١)</sup>.

(١) تشارلز تيلي، الديمقراطية، ت: محمد فاضل طباطبا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٠، ص٢٤.

وبالإمكان تحديد مفهوم الانتخابات من حيث جوهرها وإجراءها وغايتها بأنها " مجموعة إجراءات قانونية سياسية مادية تتسم بالتنظيم والفاعلية والحرية والنزاهة، تقوم على أساس فكرة السيادة الشعبية ما تتجلى في فكرة المواطنة باعتبارها تمثل إرادة المحكومين في إختيار حكاهم وممثليهم وإضفاء الشرعية على سلطتهم كذلك عزلهم ومحاسبتهم عند الإساءة بها، وهي تشكل الوسيلة الأساسية لإسناد السلطة في النظم الديمقراطية المعاصرة وتطبيق مبدأ التداول السلمي للسلطة من خلال تقوية مشاركة الأفراد في عملية صنع القرارات السياسية ضمن فكرة التعددية الحزبية وعبر المنافسة السلمية " (١).

وقد تنوعت الطرق والأشكال التي يتم بها الانتخابات وذلك عبر تطور العملية الانتخابية على مر العصور، حيث الممارسة الديمقراطية في العالم إستقرت على نظم وصيغ معينة، من حيث درجة الانتخابات هي المباشرة وغير المباشرة وذلك حسب عدد المراحل التي يتم بها إختيار من يتولى السلطة، ومن حيث طرق الانتخابات أما يكون فردي أو بالقائمة وفق سعة الدوائر الانتخابية وعدد النواب المراد إنتخابهم في كل منطقة أو دائرة إنتخابية، أما من حيث شكل الانتخابات وذلك وفق النظم الانتخابية من حيث توزيع المقاعد والأصوات اللازمة لفوز المرشحين وإمكانية تمثيل الفئات السياسية تنقسم الى الانتخابات بنظام الأغلبية والتمثيل النسبي والنظام المختلط (٢) والمهم بالأمر هنا كيفية ترجمة هذه المبادئ والآليات بصورة فعلية في أرض الواقع بعيداً عن تزوير إرادة المواطن/الناخب.

**ثانياً: الديمقراطية:** يعرف ( روبرت دال - Robert Dahl ) الديمقراطية كركن أساسي في النظم السياسية بأنها " المشاركة الفعالة بين أجهزة الحكم والمواطنين والمساواة في حق التصويت

(١) للمزيد من التعاريف ممكن النظر الى المراجع الآتية: عبدو سعد وآخرون، النظم الانتخابية - دراسة حول العلاقة بين النظام السياسي والنظام الإنتخابي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠٥، ص١٢. كذلك عبدالغني البسيوني، أنظمة الانتخابات في مصر والعالم، دار المعارف، الإسكندرية، ١٩٩٠، ص٧. د. منذر الشاوي، في الدولة، مطبعة بغداد، بغداد، ١٩٦٥، ص ١١٢-١١٣.

(٢) للمزيد ممكن النظر الى المراجع الآتية: شمران حمادي، النظم السياسية، الأهلية للنشر، ط٢، بغداد، ١٩٦٩، ص٢٥. كذلك د. طالب عوض، الأنظمة الانتخابية المعاصرة والإصلاح الإنتخابي في العالم العربي، في الديمقراطية والانتخابات في العالم العربي، تقديم: علاء شلبي، تحرير كريم حسن، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، القاهرة، ٢٠١٤، ص ١١١-١٢٠. د. لقمان عثمان أحمد والفراروق عبدالرحمن عباس، تطور النظام الإنتخابي في العراق (٢٠٠٥-٢٠١٤)، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية، السنة/ ٦، ع/ ٢٣، أيلول/ ٢٠١٤، ص ٣٢٥-٣٢٦.

وشموله جميع البالغين والتفهم المستنير لقضايا المواطنين والتحكم في جدول أعمال بين السلطة والمواطنين" <sup>(١)</sup>.

وهناك ثلاثة عناصر تشكل الحد الأدنى لمكونات ديمقراطية النظام السياسي وهم مرتبطين بالعملية الانتخابية من حيث كيفية إجرائها والهدف منها: <sup>(٢)</sup>

١. الممارسة الإيجابية لحقوق الإنسان والحريات العامة بشكل متساوي على نحو يقود الى المشاركة الفعالة.

٢. التعددية السياسية من خلال حرية تعدد الآراء وحرية التمثيل عن طريق إنتخابات حرة.

٣. التداول السلمي للسلطة دون إحتكارها.

ويؤكد (لاري دايهوند) إن أي نظام لايعتبر ديمقراطياً إلا إذا كان يضمن قدر كبير من الحرية بكل أبعادها، كذلك حرية الأقليات لممارسة ثقافتها وخصوصيتها مع مشاركة متساوية، وحق كل المواطنين البالغين في التصويت والترشيح وصدق المنافسة في الساحة الإنتخابية مع الإلتزام بالمبادئ الدستورية، مع سلطة قضائية مستقلة ومحايدة تراعي المساواة للجميع وعدم التدخل في الحياة الشخصية للمواطنين دون ترهيبهم، وعلو المؤسسة التشريعية على سلطة المسؤولين المنتخبين، وتعددية مصادر المعلومات من مجتمع مدني نابض بالحياة، أيضاً السيطرة على المؤسسة العسكرية وأمن الدولة من قبل المدنيين حظوا بثقة الشعب. <sup>(٣)</sup>

بشكل عام بالإمكان القول إن الديمقراطية ليست مجرد شكل لنظام الحكم، بل هي نمط للحياة بأبعادها السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية، وبالتالي هي طراز من نظام

---

(١) روبرت دال، عن الديمقراطية، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط٢، بيروت، ٢٠١٦، ص ٥٠-٥١. للمزيد من التعاريف ممكن النظر الى المراجع الآتية: أوستن رني: سياسة الحكم، ت: د.حسن علي زنون، المكتبة الأهلية للنشر بمشاركة مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، بغداد - نيويورك، ١٩٦٤، ص ٢٧٤. كذلك جوزيف شومبيتر، الرأسمالية والإشتراكية والديمقراطية، ت: حيدر حاج إسماعيل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١١، ص ٥١٤. موريس دوفرجية، الأحزاب السياسية، ت: علي مقلد وعبدالمحسن سعد، دار النهار للنشر، ط٣ منقحة، بيروت، ١٩٨٠، ص ٣٥٦.

(٢) د.عبدالوهاب حميد رشيد، التحول الديمقراطي والمجتمع المدني، دار المدى للثقافة والنشر، بيروت، ٢٠٠٣، ص ٥٣.

(٣) لاري دايهوند، روح الديمقراطية - الكفاح من أجل بناء مجتمعات حرة، ت: عبد النور الخرافي، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ٢٠١٤، ص ٤٢-٤٣.

متكامل لها شروط لابد من إتباعه للوصول إليها كهدف، وأول هذه الشروط هي المبادئ التي تتضمن الفردانية والحرية والمساواة والعدالة والمشاركة والشرعية الدستورية وحكم القانون وفصل السلطات والتعددية السياسية وحكم الأغلبية مع ضمان حقوق الأقلية، وشرط آخر متعلق بالنسق القيمي العقلي المجتمعي المحرك للسلوك الإنساني وتشمل المواطنة والثقافة السياسية المساهمة، إضافة لشرط الآلياتي والمؤسسي من خلال آليات المشاركة السياسية والتداول السلمي للسلطة لتكفل نجاحها وتحفز إدامتها حتى تصبح عملية ممارساتية منظمة عن طريق دولة قانونية ممأسسة غير شخصية تعمل وفق ضوابط وتوازنات من خلال المؤسسات التي تشمل الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني والإعلام الحر، لتقويم الأداء الوظيفي داخل المجتمع السياسي، وكل ذلك لخدمة حقوق المواطن.

في النتيجة ندرك إن الديمقراطية هي عملية مترابطة متكاملة تشمل الجانب القيمي والمبادئي والجانب الآلياتي والمؤسسي، حيث لا يمكن عزل جانب عن آخر. ولكي لاتبقى الديمقراطية مجرد شعار لا قيمة له يجب أن يكون الحاكم والمحكوم مؤمناً ومتمسكاً بمبادئها وقيمها مايتطلب قدراً كافياً من الثقافة والنضج السياسي لترسيخ هذه القيم وتصبح أساس للحياة الدستورية القانونية والسياسية وفق آليات المشاركة السياسية والتي تشكل الانتخابات صورتها الأساسية.

**ثالثاً: علاقة الانتخابات بالديمقراطية:** يؤكد ( روبرت دال ) إن الانتخابات تشكل أحد الشروط الأساسية لإكتمال الشكل الديمقراطي للدولة وهي ذروة الديمقراطية وليست بدايتها<sup>(١)</sup> أي أن الانتخابات هي وسيلة لتتويج إجراءات ديمقراطية وتتهيء الظروف المناسبة لتحقيقها. ولكن ليست كل الانتخابات هي ديمقراطية وكفيلة ببناء نظام ديمقراطي بل تتحول في بعض الحالات الى معيق لها وفق المقصد من إجراءاتها ومدى تهيئة الظروف الملائمة لأدائها ودوريتها. حيث إن أبرز آلية لبناء النظام الديمقراطي هي الانتخابات الديمقراطية التي تتم في ظل التعددية والمساواة وإحترام الحقوق والحريات، وهنا الانتخابات ليست غاية بحد ذاتها بل وسيلة ضرورية لغاية أسمى وهي إضفاء الطابع الديمقراطي على المجتمعات بمشاركة الأفراد في إختيار من يمثله ويحكمه<sup>(٢)</sup>.

(١) روبرت دال، الديمقراطية ونقادها، ت: نعيم عباس مظفر، دار الفارس للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٥، ص ٣٩٢.  
(٢) د.عبدالحسين شعبان، الثقافة الانتخابية والمعايير الدولية مجموعة باحثين، النزاهة في الانتخابات البرلمانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٨، ص ٩١.

وعليه تعد الإنتخابات وسيلة لتفعيل الحقوق السياسية والمدنية للمواطن والتي أسسها النسق الحقوقي العالمي إنطلاقاً من مبدأ ضمان حقوق الإنسان، وبالتالي الإنتخابات هي تفعيل حركي للحق في الترشيح والتصويت بصفة منتظمة بين الخيارات المتعددة. وهنا الإنتخابات التي تمارس وفق معايير ديمقراطية توفر فرص لجميع الأحزاب وبشكل متساوي إختيار برامجها وأهدافها في إطار المنافسة الإنتخابية السلمية للفوز بثقة المواطنين والحكم بإسهمهم وذلك وفق مبدأ إحتزام حرية القناعات الفكرية والحركات الدستورية والقانونية مع ضمان الآليات الإعلامية والقضائية الكفيلة بجعل حقوق المواطن محورياً مركزياً في فلسفة النظام السياسي<sup>(١)</sup>. لذلك لا بد من أداء الإنتخابات بوجود قانون ونظام إنتخابي عادل وواضح ومضلة سياسية إجتماعية ثقافية تضمن مشاركة عامة فعالة حرة نزيهة تعزز العمل الديمقراطي، وبعد التكامل مع الشروط الأخرى يمكن الحديث عن ترسيخ النظام السياسي الديمقراطي.

ففي الوقت الحالي غالبية الأنظمة السياسية تعتمد على آلية الإنتخابات ولكن هذا لايعني إن النظام أصبح ديمقراطياً، ورغم إن الإنتخابات تعد الركيزة الأساسية في عملية البناء الديمقراطي، والعلاقة بينهما تلازمية، لكن دون إمكانية إطلاقية هذا التلازم. فلا ديمقراطية من غير إنتخابات ولكن أيضاً ممارستها الشكلية غير كاف للتعبير عن الإرادة الشعبية. والإنتخابات التي لاتجسد الحد الأدنى من معايير ديمقراطيتها وبموجب متطلباتها تمثل آلية لإعاقة الديمقراطية ليس تطويرها، أي فقد تجري الإنتخابات من أجل الإنتخابات دون أن تؤدي الى الديمقراطية. ومن هذا المنطلق نحاول تحديد مفهوم الإنتخابات الديمقراطية من حيث متطلباتها ومعاييرها في المطلب الثاني.

## المطلب الثاني

### الإنتخابات الديمقراطية – متطلباتها ومعاييرها

إن صفة الديمقراطية لايمكن إكتسابها بمجرد إضافة اللفظ أو إدعاء شعارات، ولا بد من التمييز بين الإنتخابات الشكلية والإنتخابات الديمقراطية من خلال تقييم الشروط الموضوعية التي تكسبها هذه الصفة

(١) عبدالوهاب حميد رشيد، مرجع سابق، ص ٥٣.

دون أن تكون ممارسة شكلية تعمل لتكريس التسلطية مع تجميل صورة النظام السياسي. وقد تزايد استخدام هذا المصطلح بعد أن أكده (ديفيد باتلر David Butler) في مقدمة كتاب (Democracy at the Polls) الصادر عام ١٩٨١ عندما ميز بين إنتخابات ديمقراطية وغير ديمقراطية حتى أصبح هذا المصطلح اليوم معيار لتقييم الإنتخابات بمطالباتها ومعاييرها<sup>(١)</sup>.

### الفرع الأول: المتطلبات الأساسية لإنتخابات ديمقراطية:

لكل دولة ديمقراطية مجموعة بنى مؤسسية تعمل في إدارة وظائفها وفق مجموعة قوانين وقواعد وهيكل تنظيمية تعطي الدولة طابعا قانونياً وشخصية مستقلة عن شخص الحاكم، كذلك بموجبهم يتحرر الفرد من الروابط الضيقة، وعليه يعد الإطار القانوني المتمثل ب (المواثيق الدولية، الدستور الديمقراطي، القوانين الانتخابية - النظام الإنتخابي ) بمثابة المطلب الأساسي لإجراء إنتخابات ديمقراطية، وهنا نحاول تحديد هذا الإطار وفق النقاط الآتية:

١. **المواثيق الدولية:** أي تطبيق المعاهدات والمواثيق الدولية الخاصة بالعمليات الانتخابية، إنطلاقاً من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (٢١م) لعام ١٩٤٨ والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (٢٥م) لعام ١٩٦٦ كذلك الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان (٢٤م) لعام ١٩٨١ وصولاً الى برنامج عمل فينا لعام ١٩٩٣، الذين عملوا لحركية عولمة حقوق الإنسان الديمقراطية وحق المواطنين للمشاركة في حكم بلدهم من خلال إنتخابات دورية حرة نزيهة<sup>(٢)</sup>.

٢. **الدستور الديمقراطي:** إن جوهر النظام والحكم الديمقراطي هو تنظيم عملية إتخاذ القرارات ضمن مؤسسات الحكم وتمكين المواطنين من المشاركة في عملية صنع القرارات السياسية وفق ما يحدده الإطار الدستوري لذلك النظام، وعليه إذا طبقت النصوص الدستورية

---

<sup>١</sup>) David Butler, Howard R. Penniman and Austin Renney, eds, Democracy at the Polls. A comparative study of National Election, AEI, Studies, 297 Washington, DC, American Enterprise Institute for public policy research, 1981, p2.

<sup>٢</sup>) للمزيد حول هذه الإتفاقيات والمواثيق يمكن النظر الى المواقع التالية: [www.un.org/document](http://www.un.org/document) كذلك ريتشارد تشامبرز، المعايير الدولية للإنتخابات في منطقة الشرق الاوسط وشمال أفريقيا على الموقع الإلكتروني ل (International Foundation for Electoral) [www.IFFES.org](http://www.IFFES.org) (Sestemes).

أصبح من اليسر الحصول على نظام ديمقراطي ومواطن يفكر ديمقراطياً<sup>(١)</sup> وهذا ما يؤكد عليه تعبير الأستاذ الأمريكي (هارفي مانسفيلد - Harvy C.Mansfield) "بأن الانتخابات تجسد في جوهرها الصلة الدستورية بين الحكومة والشعب"<sup>(٢)</sup>.

بذلك لا بد من وجود إطار دستوري تجري في سياقها الانتخابات باعتبارها وثيقة وقاعدة مؤسسية عليا تحدد العلاقة بين الحاكم والمحكوم ويوضح الحقوق ويصون الحريات ويحقق المساواة ويعمل على فصل السلطات وإستقلال القضاء ووجود مؤسسات مدنية مستقلة مراقبة للعملية الإنتخابية وضمان نزاهتها. ومن الجدير هنا العودة الى (روبرت دال) الذي أكد على وجود عناصر أساسية لدستور ذات معايير ديمقراطية وذلك من خلال توفير إستقرار مؤسسي مع ضمانات ضرورية لحماية حقوق الاغلبية والأقلية وحياد بين المواطنين بمختلف أطيافهم الى جانب تمكينهم من محاسبة القادة السياسيين والمسؤولين الحكوميين وتمثيل عادل وإجماع مستنير للقوانين والسياسات مع وجود حكومة تتميز بجدارة قراراتها وشفافيتها ومرونة دستورها لتكييف مع الظروف المستجدة والشرعية والمشروعية الدستورية<sup>(٣)</sup>.

ويمكن تلخيص مضامين الإطار الدستوري الذي يحدد متطلبات الانتخابات الديمقراطية في أسس رئيسية تدور مجملها حول النقاط الآتية:

أ. إقرار مبدأ حكم القانون من خلال تقييد سلطة الحكومة بدستور يخضع له الحكام والمحكومين على

قدم المساواة، كذلك ضمان إستقلالية النظام القضائي لصيانة حقوق وحرريات الأفراد ومساءلة المسؤولين، ما يؤدي الى إحترام نتائج الانتخابات دون التجاوز عليها<sup>(٤)</sup>.

ب. تقوية رابطة المواطنة عبر وجود علاقة إيجابية بين مؤسسات الحكم والقاعدة الشعبية على أساس الحوار والشفافية والمكاشفة وتمتع جميع الفئات بالحقوق والواجبات بشكل متساوي

(١) د.عبدالفتاح الماضي، مفهوم الانتخابات الديمقراطية، مجموعة مؤلفين، الانتخابات الديمقراطية وواقع الانتخابات في الأقطار العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٩، ص٣٤.

(٢) نقلاً عن د.سليمان الغويل، الانتخابات والديمقراطية، منشورات أكاديمية الدراسات العليا، ليبيا، ٢٠٠٣، ص٢٦.

(٣) روبرت دال، مرجع سابق، ص١٥٦-١٥٨.

(٤) د.عبدالفتاح الماضي، مرجع سابق، ص٣٥-٣٦. للمزيد ممكن مراجعة ريك بيورتلند، أكثر من مجرد إنتخابات، الوزارة الخارجية الأمريكية، المجلد ١٥، ع/١، ك/٢٠١٠، ص٥.

والمشاركة في الحياة السياسية بعيداً عن الهويات الإجتماعية ما يساعد على تعميق روح المواطنة والشعور بالمسؤولية الوطنية.

ت. المشاركة السياسية من خلال تمكين المواطن من المشاركة في عملية صنع القرارات السياسية، الى جانب حق كل القوى السياسية في التنافس على المناصب السياسية، كذلك مراقبة السلطة وممثلين الشعب ومساءلتهم ومحاسبتهم<sup>(١)</sup>.

**٣. القوانين الانتخابية-النظام الانتخابي:** تختلف الدول في إختيارها للقوانين الانتخابية حسب الظروف الإجتماعية والإقتصادية والسياسية، حيث إن قانون الانتخابات ماهو إلا تعبير عن التركيبة الإجتماعية لضمان حقوق كل مكونات المجتمع، كما تبحث الدول عن قوانين إنتخابية يتلائم مع الواقع الإقتصادي بحيث يكون قليلة الكلفة ولا تثقل ميزانية الدولة، أما بالنسبة للجانب السياسي العمل على وضع قانون يتناسب مع حجمها الإنتخابي ويضمن وصول الأحزاب السياسية وهيمنتهم مرة أخرى، وقد يكون للعامل الجغرافي ومشاكل الوحدات الإدارية والوضع الأمني أيضاً تأثير على إختيار قانون الانتخابات<sup>(٢)</sup>.

ويعرف قاموس المصطلحات الانتخابية الإطار القانوني للإنتخابات بأنه " مجموعة قوانين التي تتعلق بالعملية الإنتخابية وتؤثر فيها، وتشمل بشكل أساس الدستور والقوانين الانتخابية وقوانين أخرى ذات علاقة

كقوانين الأحزاب والقوانين التنظيمية للسلطة التشريعية والضوابط الانتخابية ومواثيق الشرف<sup>(٣)</sup>. لذلك لابد

أن يكون القوانين الانتخابية بضمنها قانون الأحزاب ذات توجهات تخدم سياقات ديمقراطية الإنتخابات.

(١) ريتشارد تشامبرز، مرجع سابق، ص ٦٦.

(٢) د.أحمد يحيى الزهيري، العملية السياسية في العراق بعد ٢٠٠٣ - دراسة في إشكالية الرئاسات الثلاث، دار السنهوري، بيروت، ٢٠١٧، ص ١٠٢-١٠٣.

(٣) موسوعة المفاهيم والمصطلحات الانتخابية والبرلمانية، تحرير: د.عمر هاشم ربيع، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٩، ص ٦٥.

والنظام الإنتخابي الذي يعد أحد القواعد الأساسية المكونة للمنظومة القانونية للإنتخابات، مكون من مجموعة القوانين والتشريعات المحددة للسياسة الإنتخابية وينتج عنها الجسم السياسي للدولة، وهي القاعدة الأساسية المكملة للإطار الدستوري التي تتم بموجبها إدارة العملية الإنتخابية إيجاباً أو سلباً، وإنها قوانين وأنظمة مسبقة تضعه السلطة التشريعية أو هيئة مستقلة ومحيدة كإطار للعملية الإنتخابية وفقاً لإعتبارات التركيبة السياسية والإجتماعية والثقافية وطبيعة المرحلة التي تمر بها البلد وطبيعة النظام القائم، وكل ذلك من أجل حماية نزاهة الإنتخابات وضمان سيرها بحرية وبشكل منظم من خلال رسم الدوائر الإنتخابية والحملات الإنتخابية وتنظيم طلبات الأحزاب وتحديد آليات الترشيح ومن له حق الإقتراع وتنفيذ عمليات التصويت وقواعد توزيع المقاعد وعدد الأصوات وفرزها وتجميع وإعداد النتائج والنظر في الشكاوي والدعاوي القانونية لطعن الإنتخابات وإقرار بجرائمها، كذلك كيفية تمويل الإنتخابات<sup>(١)</sup>.

وعليه تعرف الأنظمة الإنتخابية، بأنها " مجموعة الإجراءات والآليات التي تحددها الجهة المسؤولة عن

إجراء الإنتخابات وإدراتها بهدف تنظيم العملية الإنتخابية تشمل تحديد حق الإقتراع وإعتماد طلبات الترشيح من قبل وتنظيم وتنفيذ عمليات الإقتراع وإجراء عمليات العد والفرز وتجميع وإعداد النتائج الإنتخابية<sup>(٢)</sup>.

---

(١) للمزيد ممكن النظر الى المراجع الآتية: محمود عبد الباقي، نحو إدارة إنتخابية فعالة، في مجموعة مؤلفين، ديمقراطية والإنتخابات في العالم العربي، أعمال المؤتمر الدولي حول الديمقراطية والإنتخابات في العالم العربي، تقديم: علاء شلبي، تحرير، كرم خميس، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، القاهرة، ٢٠١٤، ص ٨٣. كذلك معتز بلله عثمان، الإنتخابات الضرورة والسياق، في المرجع نفسه، ص ٢٦. وأندرو رينولدز وآخرون، أشكال النظم الإنتخابية، تعريب: أيمن أيوب، المؤسسة الدولية للديمقراطية والإنتخابات، ط٢، نيويورك، ٢٠١٠، ص ١٩-٢٩. د.خضير ياسين الغامبي، تنظيم الإنتخابات وإحتساب الأصوات وأثرها في الأنظمة الديمقراطية - دراسة تحليلية بين النص النظري والتطبيق العملي - العراق نموذجاً، مجلة أهل البيت، المجلد ١، ع / ١٧، جامعة أهل البيت، آيار/٢٠١٥، ص ٢٨٧. آلان وول وآخرون، أشكال الإدارة الإنتخابية، دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والإنتخابات، ت: أيمن أيوب، سلسلة منشورات المؤسسة الدولية للديمقراطية والإنتخابات، السويد، ٢٠٠٧، ص ٣٩٨. فرانشكا بيندا وآخرون، التحول نحو الديمقراطية في العراق، المرجع نفسه، ص ٢٤.

(٢) آلان وول وآخرون، مرجع سابق، ص ٢٣.

ويعد النظام الانتخابي الوسيلة التي من خلالها تصل الانتخابات كحق للتوفيق بين إعتبارين أساسيين،

الأول، الوصول في تمثيل كل التيارات والتوجهات بما فيها الأغلبية والأقلية، بمعنى إحترام المبدأ الديمقراطي من منظوره الكمي، الثاني، يهدف لتحقيق العدالة والفعالية والكفاءة للنظام السياسي والإقتصادي والإجتماعي بمعنى تحقيق الحاجيات المجتمعية لجمهور المصوتين بإحترام تكافؤ الفرص والتنافسية العادلة، وهو ما يجعل الأنظمة الانتخابية ذات أهمية ليس فقط كميكانيزم لممارسة الانتخابات فقط بل آثاره لما هو مجتمعي وفق نتائجها المحددة وأبعادها السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية وتأثيره على موازين القوى المؤسساتية بأبعادها المختلفة للدولة ككل أيضاً<sup>(١)</sup>.

وفي صياغة النظام الانتخابي يجب أن يؤخذ بالحسبان الأهداف التالية:<sup>(٢)</sup>

- أ. أن يتمتع جميع المواطنين بحق الإقتراع (الانتخابات والترشيح)
  - ب. أن تضمن إجراءات الإقتراع حرية الإختيار وسرية التصويت وصحة فرز البطاقات.
  - ت. أن تراقب العملية الانتخابية هيئة إنتخابية مستقلة عن بقية سلطات الدولة.
- ولابد أن يتميز النظام الانتخابي بسمات أساسية حتى تمارس في ظله إنتخابات ديمقراطية.<sup>(٣)</sup>
- أ. الشفافية: بهدف بناء ثقة بين الأحزاب والناخبين بنتائج الإنتخابية، لابد أن يكون النظام الانتخابي واضحاً ومفهوماً لجميع المشاركين من الكيانات والمرشحين.
  - ب. الشمولية: بمعنى عدم إستبعاد أي مكون ومشاركة الجميع رغم إختلافاتهم وفق ضمانات قانونية.
  - ت. العدالة: إشعار الناخب بأن رأيه مسموع ولها قيمة ذاتها التي لدى الناخبين الآخرين.

(١) د.خضر ياسين الغامبي، مرجع سابق، ص ٢٨٦.

(٢) رياض غازي البدران، النظام الانتخابي في العراق وأثره على عملية التحول الديمقراطي في العراق، مؤسسة نائر العصامي، بغداد، ٢٠١٦، ص ٣٢.

(٣) اللغز الدولي لدعم الانتخابات في العراق، ورقة عمل الأنظمة الانتخابية في العراق، ٢٠١٠، على الموقع الإلكتروني للمفوضية الإنتخابية في ٢٠١٩/٦/٥ www.ihc.iq.

وأخيراً ممكن القول إن إنتخابات ديمقراطية بحاجة ماسة لنظام إنتخابي ملائم مع طبيعة سكان البلد وأكثر عدالة وشفافية وشمولية حتى ينتج نظام أكثر تمثيلاً لرأي الناخب والسيادة الشعبية.

إستناداً على ما سبق ذكره يمكن القول بأن دستور ديمقراطي ونظام إنتخابي مناسب مع الواقع السياسي والإجتماعي يشكلان أهم الركائز الأساسية لإدارة إنتخابات تصف بأنها ديمقراطية وبمعايير مثبتة في المواثيق الدولية، وبدون توفير هذه المتطلبات لايمكن الحديث عنها كآلية لبناء الديمقراطية.

### الفرع الثاني: معايير الإنتخابات الديمقراطية:

لتبادل السلطات وبشكل سلمي أصبحت الإنتخابات من أبرز الآليات التي يلجأ إليها الحكام (الديمقراطيون والمستبدون)، ولكي تكون قادرة على أداء دورها التقليدي يجب أن توفر فيها المعايير الملحة والمعبرة عن المبادئ الديمقراطية وقيمها ومؤسساتها، ولا تكون مجرد عملية إقتراع وتصويت تزيف إرادة الناخب. ولتمييز الإنتخابات الديمقراطية عن الإنتخابات الشكلية لابد من وجود معايير لقياس مدى ديمقراطيتها، وهنا نحاول طرح المعايير الأساسية للإنتخابات الديمقراطية.

**أولاً: معيار الحرية:** لقد وضع (روبرت دال) الإنتخابات الحرة ضمن الشروط السبعة للشكل الديمقراطي مؤكداً ضرورة أن يسبق إجراءات الإنتخابات مجموعة من الحريات والحقوق الديمقراطية<sup>(١)</sup>. حيث إن معيار الحرية أمر بالغ الأهمية وتكون الإنتخابات حرة حينما يكون بإمكان المواطن كسر الحواجز وإقتحام الحلبة السياسية والمشاركة في إنتقاء ورفض ممثلين ينوبون عنهم، وذلك من خلال تمتع الأحزاب والمرشحين المنافسين ومؤيديهم بحرية الحملة الإنتخابية، كذلك تمكن المواطنون من التوجه الى صناديق الإقتراع والتصويت لصالح من يريدون دون الخوف من حدوث الإنتقام، وحينما يحترم نتائج الإنتخابات<sup>(٢)</sup>. وتضم تقييمات دار الحرية (Freedom Hous)<sup>(٣)</sup> الإنتخابات الحرة كأحد معايير الأساسية للديمقراطية وهي:<sup>(١)</sup>

(١) روبرت دال، الديمقراطية ونقادها، مرجع سابق، ص ٣١، كذلك ص ١٨٤-١٨٨

(٢) لاري داهوند، روح الديمقراطية، مرجع سابق، ص ٢٥.

(٣) بيت الحرية ( فريدم هاوس ) منظمة غير حكومية مقرها الولايات المتحدة الأمريكية تأسست عام ١٩٤١ ولها تقارير سنوية لتقييم الدول الحرة في العالم.

١. نظام سياسي تنافسي يضم عدة أحزاب.
٢. حق الانتخابات متوفر لجميع المواطنين البالغين.
٣. انتخابات منظمة تجري في أجواء الإقتراع السري مع الحفاظ على أمن المقترعين وإنتفاء وجود تزوير بشكل تكون الانتخابات يمثل إرادة الجماهير.
٤. الإمكانية الواضحة لوصول الأحزاب السياسية الى الجمهور الناخبين من خلال الإعلام والحملات السياسية العلنية.

ومن المنطقي أن يتضمن مبدأ حرية الانتخابات الأمور التالية: (٢)

١. إحترام مبدأ حكم القانون: أي مبدأ سيادة القانون بدل سيادة الحكام ومبدأ طاعة القانون بدلاً من الإمتثال لقرارات الأفراد وهو أداة لتفادي تسلطية الحكام وإستبدادية السلطة وردعها.
٢. الإقتراع العام: وذلك بهدف توسيع دائرة إشتراك المواطنين في العملية السياسية دون أي قيود يخص نصاباً مالياً أو كفاءة علمية أي دون الإقتراع المقيد.
٣. إحترام مبدأ التنافسية: لكي تكون الانتخابات حرة لابد من أن تتسم بالتنافسية على نحو المفتوح، وهذا يعني السماح لعديد من الأحزاب والمرشحين بالدخول في المنافسة لتوفير أكثر من خيار أمام الناخبين دون إقصاء أحزاب وفئات وأشخاص معينة لأسباب هوياتية وذلك من خلال إلغاء القيود والرقابة الرسمية والفعلية على نشاطاتهم السياسية، مع تنافس حقيقي بين المرشحين وبرامجهم الإنتخابية وذلك وفق المعيار الكمي والنوعي.

---

(١) أنظر الموقع الرسمي لبيت الحرية بتاريخ ٢٠٢٠/٧/٣: [www.freedomhous.org](http://www.freedomhous.org)

(٢) للمزيد ممكن النظر الى المراجع الآتية د. عبدالفتاح الماضي، مرجع سابق، ص٤٥-٥١. كذلك جاي. س وجودين جيل، الانتخابات الحرة والنزيهة - القانون الدولي والممارسة العملية، ت: أحمد منيب وفايز حكيم، الدار الدولية للإستثمارات الثقافية، القاهرة، ٢٠٠٠، ص٦٢. كذلك ص١١٦. د. سليمان الغويل، مرجع سابق، ص٧٢. أحمد بدرالدين، الديمقراطية والانتخابات في الكويت، أعمال اللقاء السنوي ١٧ لمشروع الدراسات الديمقراطية في البلدان العربية، جامعة الأسكندرية، تموز ٢٠٠٧، ص١. د. محمد عبدالوهاب، الأنظمة السياسية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠٧، ص٢٧٤.

٤. ضمان الحقوق والحريات الأساسية لجميع القوى السياسية ( الحاكمة والمعارضة ) كذلك لجميع المواطنين بمختلف أطيافهم مع ضمان حقوق الأفراد في الحصول على المعلومات وإحترام حق الناخبين في معرفة برامج وآراء كل الأحزاب والمرشحين دون قيد وخوف من بطش السلطة، وضمان حق المرشحين إعلان عن برامجهم والترويج لها بين الجماهير مايساعد حصول الجميع على فرص متساوية.

**ثانياً: معيار النزاهة:** النزاهة هي إحدى المعايير التي يمكن من خلالها التمييز بين إنتخابات ديمقراطية وأخرى صورية التي لاتعبر عن إرادة الشعب ولاتحترم رأي الناخبين، ويعد عدم نزاهة الإنتخابات من العلامات الأساسية لإعاقة مسار الديمقراطية.

وقد يكون تقييم النزاهة الإنتخابية أمراً معقداً جداً، حيث يشير عالم السياسة ( ستيفان ليفتسكي ولوكان واي) الى أن الأنظمة السياسية ينزل مستواها الى النزعة الإستبدادية التنافسية عندما تكون إنتهاكات معايير الحد الأدنى للديمقراطية خطير جداً الى حد أنها تخلق ميدان لعب غير متكافئ بين الحكومة والمعارضة بسبب تمتع الحزب الحاكم بإمتميازات المسؤولية الإدارية للإنتخابات وسهولة الوصول الى وسائل الإعلام وتسير الظروف لجمع الأموال<sup>(١)</sup>.

والإنتخابات تتسم بالنزاهة عندما تديرها حكومة محايدة، وتكون الإدارة مؤهلة وداهية بما فيه الكفاية لتتخذ التدابير الوقائية ضد الغش والإحتيال، وعندما تتعامل المحاكم والأجهزة الأمنية مع المرشحين والأحزاب المتنافسة بلا تحيز، كما يمتلك المتنافسون سهولة الوصول الى الإعلام العام، ولايتم تعيق عمل المعارضة من قبل السلطة ويسمح بمراقبة مستقلة لعملية التصويت وعد الأصوات، كذلك يعمل المسؤولون على الحفاظ على سرية الإقتراع وتكون إجراءات تنظيم التصويت والعد معروفة على نحو واسع وعندما تكون الإجراءات شفافة ومحايدة من أجل وضع حد للشكاوي الإنتخابية وحل النزاعات<sup>(٢)</sup>.

<sup>١</sup>) Steven Levitsky and Lucan A.Way, Election without Democracy , The Rise of Competitive Authoritarianism, journal of Democracy , vol.13,no.2, April.2002,p53.

<sup>٢</sup>) لاري دايهوند، مرجع سابق، ص٤٧.

وبشكل عام معيار النزاهة يشمل مجموعة من العمليات تساعد على بناء مصداقية الانتخابات وعدم التلاعب بها ضمن تنافس شريف وعادل بين الفواعل السياسية لإقرار مبدأ الديمقراطية، وهذه العمليات تشمل النقاط الآتية:

١. دورية الانتخابات (الانتظام): إن إنتفاء صفة دورية الانتخابات هي نفي لمبدأ التداول السلمي الديمقراطي للسلطة كذلك نفي لصفة محاسبة الحكام ومساءلتهم التي هي من أهم ضمانات الديمقراطية<sup>(١)</sup>. ويقصد به إحترام النظام السياسي للمدة المحددة دستورياً لإجراءات الانتخابات بعيداً عن إفتعال الأزمات لتبرير تأجيلها وبالتالي الانتظام من هذا المنظور هو إحترام حق المواطنين في ممارسة حقوقهم لأحكام شروط التداول والتغيير من خلال إحترام العهد الإنتخابي دون التلاعب بمواعيد الانتخابات. ونزاهة الانتخابات تقضي إنتظامها من خلال تطبيق ذات القوانين والقواعد المعدة سلفاً على جميع الناخبين والمرشحين بهدف تجديد شرعية من تقلد دفة الحكم طالما المسؤولون لا ينتخبون مدى الحياة، كذلك قاعدة محاسبة الحكام ومساءلتهم<sup>(٢)</sup>.

٢. تسجيل الناخبين (حق الإقتراع العام): أي أخذ التدابير اللازمة والفعالة لضمان حق جميع المواطنين

المؤهلين المسجلين إمكانية مشاركتهم في الانتخابات دونما تمييز لأسباب دينية وقومية وطائفية وحزبية وفق مبدأ الوزن المتساوي للأصوات، إذ يجب الحفاظ على دقة تسجيل الناخبين ومن له حق التصويت دون قيود - ماعدا القيود القانونية والموضوعية والإعاقفة الفعلية<sup>(٣)</sup>. وذلك بهدف منع تصويت من لايمتلك هذا الحق ومنع تكرار التصويت، بهدف شفافية العملية الإنتخابية بعيداً عن التلاعب والتزوير.

٣. السمات الخاصة للهيئة المكلفة بإدارة إنتخابات ديمقراطية: من الضروري أن يتوافر في القائمين على الإدارة الإنتخابية الشروط الآتية:<sup>(٤)</sup>

- مشاركة متعددة، أي أن تكون الهيئة الإنتخابية من أعضاء يمثلون مختلف الأحزاب.

(١) برهان غليون، الإختيار الديمقراطي في سوريا، إعداد وحوار لؤي حسن، بئر الفرات، سوريا، ٢٠٠٣، ص٦٢.

(٢) للمزيد ممكن مراجعة د.عبدالفتاح الماضي، مرجع سابق، ص٥٦.

(٣) عبده سعد وآخرون، مرجع سابق، ص٣٤-٣٥.

(٤) آلان وول وآخرون، مرجع سابق، ص٤٢-٤٦.

- الإيمان بإستراتيجيات تعزيز الديمقراطية والحرص على الإلتزام بممارسة إنتخابات مهنية تتسم بالنزاهة.
- الإستقلالية: أي إدارة الإنتخابات من قبل خبراء مستقلين من القضاة والأكاديميين وممثلي مؤسسات المجتمع المدني، والإستقلالية هي صفة تنطوي على مفهومين، أولها يعني الإستقلالية التنظيمية عن السلطة التنفيذية، في حين يدور الثاني حول إستقلالية العملية المطلوبة من كافة المؤثرات الخارجية دون التعرض لأي ضغط من أي نوع ومن أي جهة كانت سياسية أو حزبية أو أمنية أو عسكرية.
- الحياد: لتحقيق مصداقية الإنتخابات قبول نتائجها، لابد للهيئة المشرفة العمل بحياد والتواجد على مسافة واحدة من كافة الأطراف دون الإنحياز الطوعي أو الجبري لطرف على حساب الآخر بهدف تحقيق المساواة في الحقوق والواجبات وتمكين الجميع من الحصول على ذات الفرص بعيداً عن الإنحياز السياسي والحزبي والمعتداتي.
- الشفافية: التي إن حلتت إجرائياً فإنها تعني العمل بشكل واضح ومنفتح يمكن الجميع من الإطلاع على كافة الأعمال دون تأخير.
- الكفاءة والمهنية: الكفاءة بمعنى الإستخدام الأمثل لكافة الموارد وتوظيفها، والمهنية فتعني الدقة في تنفيذ الإجراءات الإنتخابية بإحترافية.
- 4. روح تقبل النتائج الإنتخابية: تستدعي نزاهة الإنتخابات تمتع كافة القوى المشاركة بهذه الروحية، وبغيابهم تنحرف العملية الإنتخابية عن قصدها بشكل قد تؤدي الى إندلاع صراعات أو حروب داخلية بين المتنافسين مع إختلال التماسك المجتمعي والوحدة الوطنية الضرورية لتعزيز المسار الديمقراطي.
- 5. ضمانات عامة: هناك ضمانات ينبغي تواجدها في الإنتخابات الديمقراطية، أهمها، سرية التصويت، وعدم تعرض الناخب لمصادر التأثير على إرادته، وضمان نزاهة فرز الأصوات وحماية الدوائر الإنتخابية من أي تدخل، وإعطاء حق لمدوبي الأحزاب بإشراف العملية وإعطاء مهلة مناسبة للشكاوي والطعون<sup>(١)</sup>.

(١) جاي. س جودين جيل، مرجع سابق، ص ٦٢. كذلك سليمان الغويل، مرجع سابق، ص ٢١٠.

ثالثاً: معيار الفاعلية: مجرد إجراء عملية الانتخابات ليس هدف في حد ذاتها، بل هي خطوة أساسية ومهمة وممهدة لتحقيق مقاصد أشمل وأعلى حسب نتائجها الملموسة وأداء وظائفها الحقيقية والفعالية وإضافة الطابع الديمقراطي على المجتمعات كما يلي:<sup>(١)</sup>

١. التعبير عن مبدأ " الشعب مصدر السلطة ": أي تشيكل آلية لتمثيل السياسي المعبر عن مبدأ التفويض الشعبي من خلال ممارسة الجماهير لمظاهر السلطة دون العنف والقهر ما يمكن الأفراد من الإحساس بقيمته كمواطن ومشارك فعال في صنع القرارات وهو الذي يقرر مصيره دون تأثيرات خارجية.

٢. إختيار الحكام ومحاسبتهم: أي إختيار الحكام من خلال عملية إقتراع كمسؤولون منتخبون وفق نظرية التفويض العام، التي هي جوهر عملية الانتخابات من خلال منح قدرأً كافياً من السلطة لنواب يمثلون جميع القوى السياسية المتعددة والمشاركة لتشريع سياسات تخدم المصلحة العامة. كذلك محاسبة الحكام وإعطاءهم شعور بأن مسؤوليتهم هي وظائف مؤقته وفي حالة التقصير فهم محاسبون ووقت الانتخابات يعاقبون بعدم ترشيحهم مرة أخرى وهذا ما يجبرهم على إستجابة لمطالب الناخبين.

٣. تسوية الصراعات بطرق سلمية: توفر الانتخابات الديمقراطية آلية عقلانية حضارية لتداول السلطة على أساس الإستحقاقات الإنتخابية وقبول نتائجها وتسلم بشرعية الفائزون وتغيير مراكز القوة وإمكانية

تقلد السلطة من قبل المعارضة حال فوزها بالإنتخابات دون الإنتقال العنيف للسلطة.

٤. توفير الشرعية السياسية أو تحديدها: تعد الانتخابات هي وسيلة مثلى لتوفير الغطاء الشرعي لسلطة

الحكام وقراراتهم وتكون نتيجة لإرادة الشعب دون تزوير تلك الإرادة لصالح الحكام المستبدين.

(١) ريتشارد تشامبرز، مرجع سابق، ص ٦٦. للمزيد ممكن مراجعة د.عبدالفتاح الماضي، مرجع سابق، ص ٣٦-٤٣. وصموئيل هنتنغتون، الموجة الثالثة-التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، ت: عبدالوهاب علوب، مركز إبن خلدون للدراسات الإنمائية، بيروت، ١٩٩٣، ص ١٥-٥. د.عبدالحسين شعبان، في الثقافة الإنتخابية والمعايير الدولية، مرجع سابق، ص ٩٧-٩٨.

٥. التجنيد السياسي: تقوم الإنتخابات الديمقراطية بدور تعبوي عام، حيث يقوم السياسيون وقادة الأحزاب والكتل بمهمة إختيار المرشحين للمناصب السياسية بالتالي إعداد القادة وتدريبهم وتأهيلهم لمناصب أعلى الأمر الذي يساهم في تجديد حيوية المجتمع ويضمن مشاركة عناصر جديدة في وضع السياسات وصنع القرارات.

٦. التثقيف السياسي: تقوم الإنتخابات الديمقراطية بدور تثقيفي للمواطنين عن طريق نشر مبادئ حول تعزيز روح المواطنة وضرورة المشاركة الفاعلة وزيادة الوعي بالقضايا الوطنية والشؤون السياسية العامة وإطلاع الجماهير على المشاكل والتحديات التي تتعرض الحكومة لها<sup>(١)</sup>.

وعليه الإنتخابات لكي تكون ذو إجراء ديمقراطي وتستخدم كآلية للتنافس الإيجابي بين القوى السياسية لتقديم الأفضل لابد أن توفر لها أرضية مناسبة ضمن متطلبات محددة كما تكون وفق معايير معينة بعض منها مرتبط بالجانب التنظيمي والإستدامي، والآخر مرتبط بالجانب الخططي التي تضمن حريتها ونزاهتها وفعاليتها الوظيفية، دون ذلك تنحرف الإنتخابات بشكل ملحوظ ولا تؤدي وظيفتها في دفع الديمقراطية لأنها تصبح وسيلة للخداع والإستبداد بالسلطة والإضرار بالمسار الديمقراطي وإعاقتها وبالتالي إفراغها من مضمونها كما في الحالة العراقية وهذا ما نتطرق إليه في المبحث الثاني.

---

(١) مشروع إدارة الإنتخابات وكلفتها ( آيس - ACE ) من إعداد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإدارة الحكم في الدول العربية، متاح على الموقع الإلكتروني الآتي ٢٠ / ١ / ٢٠٠٢: www.pqgar.org

## المبحث الثاني

### إبعاد إعاقّة الديمقراطية في الانتخابات العراقية لعام ٢٠١٨

لقد شهد العراق بعد عام ٢٠٠٣ إجراء أربع إنتخابات لإختيار أعضاء مجلس النواب، وأخيرها الإنتخابات

النيابية لعام ٢٠١٨، ولكن مجملها ومن ضمنهم الإخيرة لم تنفض الى تحقيق الديمقراطية أو حتى تغير حقيقي في صلب النظام السياسي أو إختيار حكام بمحض إرادة الشعب وممثلين ينوبون عنهم بل إن المراقبين يؤكدون تراجعاً مستمراً في معاييرها الديمقراطية. وبالتالي إن براديعم الإنتخابات العراقية دليل لإعاقّة الديمقراطية بسبب إنتخابات غير ديمقراطية بعد ٢٠٠٣ بالذات عندما تكامل هذا العامل مع عوامل أخرى وهذا ما نحاول إثباته بشأن الحالة العراقية في عام ٢٠١٨. حيث من أهداف هذه الورقة البحثية وضمن هذا المبحث إبراز السمات الأساسية غير الديمقراطية لإنتخابات ٢٠١٨ والمعضلات المتعلقة بالدستور والقانون الإنتخابي والمفوضية الإنتخابية، كذلك الطرح الواقعي للمناخ السياسي بصراعاته وتحالفاته ومؤثراته الداخلية الإقتصادية والإجتماعية والثقافية كما المؤثرات الخارجية التي أدت الى إنحراف الإنتخابات ٢٠١٨ وبشكل كارثي حتى لاتؤدي دورها في دفع الديمقراطية بل حولتها الى وسيلة لإعاقتها.

وهنا نحاول إبراز السمات الأساسية لإنتخابات ٢٠١٨ التي تثبت عدم ممارستها بشكل ديمقراطي نتيجة ضعف التمسك بالمتطلبات والمعايير الضرورية لإضفاء طابع ديمقراطي، وذلك ضمن التفاظ الآتية:

١. عدم ثبات القوانين الإنتخابية وعدم إستقلالية المفوضية العليا للإنتخابات الذي كلفه الدستور، وذلك بعد التغيرات التشريعية المتأخرة والتي لاتتماشى مع الممارسات الدولية المطلوبة، بسبب ضعف ثبات القانون الإنتخابي الضروري للعملية الإنتخابية وكثرة التعديلات عليها من خلال التغيير الكلي أو الجزئي لبعض موادها<sup>(١)</sup>. ما ولدت حالات الإرباك بين القوى السياسية

(١) منذ عام ٢٠٠٥ ولغاية ٢٠١٨ وكل دورة إنتخابية تجري وفق قانون إنتخابي مختلفة عن سابقه، إذ كانت الأولى في ك ٢٠٠٥/١١ وفق قانون رقم ١٦ لسنة ٢٠٠٥، ثم تمت العملية الإنتخابية بعدها في آذار / ٢٠١٠ وفق تعديل قانون الإنتخابات السابق بقانون رقم ٢٦ لسنة ٢٠٠٩ ثم أجريت ثالث عملية إنتخابية في سنة ٢٠١٤

وبالتالي هشاشة المنظومة القانونية وغياب الحرية الضامنة للإستقرار السياسي من خلال سابقة خطيرة تعطي للأحزاب المنتفذة الحق بإجراء تغييرات في قانون الإنتخابات في حال خسارتها ما إنعكس سلباً على العملية السياسية.

٢. عدم نزاهة الإنتخابات وكثرة الجرائم الإنتخابية بسبب كثرة حالات التزوير والخروقات القانونية والفنية والعبث بصناديق الإقتراع وإصدار قوانين يخدم مصالح جهات معينة، كذلك إدراج أسماء مزيفة في سجل الناخبين والإدلاء بأصواتهم وتعتمد التصويت بإسم الغير وإضافة محطات وشطب أخرى وإستعمال حق الإنتخابات أكثر من مرة وتفشي أصرار التصويت وإعطاء وعود كاذبة للناخبين وإغرائهم بفوائد مالية ودفعة رشوة وتشويه سمعة المرشحين وإسقاطات سياسية أبان فترة الدعاية الإنتخابية بشكل وصل الى حد إنتحار بعض المرشحين وذلك بهدف التأثير على آراء الناخبين، كذلك الإعتداء على العاملين في المراكز الإنتخابية والعمل من أجل تغيير النتائج والتلاعب بالأرقام وتعتمد الإعتداء على صور المرشحين أو برامجهم المنشورة

---

وفق قانون رقم ٤٥ لسنة ٢٠١٣ وإنتخابات ٢٠١٨ تم وفق قانون الأخير بعد إجراء ثلاث تعديلات عليها، حيث أجريت تعديلات أساسيان على التشريع الإنتخابي وفي وقت متأخر للغاية ٢٢/ك٢ و ١١ / شباط ٢٠١٨ على التوالي أي قبل حوالي أربعة أشهر من الإنتخابات، كما وفي خطوة غير مسبوقه وبعد ٢٥ يوماً من الإنتخابات وفي ٦/حزيران ٢٠١٨ صادق مجلس النواب السابق على تعديل آخر على قانون الإنتخابات وقبل ٢٤ يوماً من إنتهاء فترة ولاية مجلس النواب وبعد ١٣ يوماً من إعلان النتائج الأولية للإنتخابات التي أظهرت إن العديد من أعضاء المجلس لم يتم إعادة إنتخابهم وذلك بهدف إعادة فرز وعد الأصوات بشكل يدوي وإلغاء جميع الأصوات المشروطة من تصويت الخارج والنازحين في الداخل، كما تم تعليق عمل ٩ أعضاء من مجلس مفوضي المفوضية العليا و١٩ من مديري مكاتب المفوضية في المحافظات وإستبدالهم بقضاة معينين من قبل مجلس القضاء= الأعلى وبعد الطعن بدستورية التعديل وشرعيته من حيث المضمون والأليات في المحكمة الإتحادية العليا، وقد أيدت المحكمة الدستورية إلغاء الفارق بين التصويت المشروط لأصوات ناخبين الخارج ونازحين الداخل والأصوات الخاصة في إقليم كردستان وإعتبرت المحكمة إن مجلس النواب قد تجاوزت صلاحياته بوضوح، كما أيدت إعادة الفرز اليدوي وإقتصارها على المحطات الإقتراع التي رفعت فيها شكاوي رسمية وإعتداد مجلس المفوضين الجدد من القضاة. للمزيد ممكن مراجعة د.لينا الموسوي، الإصلاح الإنتخابي هو ما يحتاجه العراق، دراسة لمعهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى على الموقع الإلكتروني الآتي بتاريخ ٢٠/٥/٢٠٢٠ [www.washingtoninstitute.org](http://www.washingtoninstitute.org)

وإستعمال الرموز الدينية والطائفية. وكل هذه الجرائم مخالفة لمواد (٣١ الى ٣٧) من القانون المتعلق بالعقوبات حول الجرائم الانتخابية<sup>(١)</sup>، وهذا الواقع أكدته جهات الرسمية وغير الرسمية وعلى ضوء هذه الحالة أجريت التعديل الثالث على القانون<sup>(٢)</sup>، والمسؤول على هذه الخروقات الأحزاب والكتل السياسية والمفوضية العليا وجهات دولية.

٣. الخلل في الأجهزة الإلكترونية، حيث أقرت اللجنة القانونية واللجنة النيابية الخاصة بتقصي الحقائق عن الانتخابات بإستخدام أجهزة إلكترونية غير مفحوصة من قبل شركات عالمية متخصصة، كما تم تجهيزها من قبل شركة غير مختصة وهي منظومة فاشلة قابلة للإختراق وإنها قابلة لإنتهاك خصوصية الناخب كونها تكشف إتجاهه بالتصويت الى جانب وجود أخطاء عديدة حول عد الأصوات بدليل تم إلغاء (١٥٠) ألف صوت من قبل المفوضية العليا فقط في محافظة كركوك، كذلك توقف الأجهزة لعدة مرات وفي عدة مراكز. وزاد الأمر سوءاً حين تأخر المفوضية في إعلان النتائج لمدة قاربت (٨) أيام بعد أن تعهدت قبل الانتخابات بإعلانها خلال ساعات، ومع إعلان النتائج إزدادات الإدعاءات بالتلاعب بالأصوات<sup>(٣)</sup>.

(١) للمزيد ممكن مراجعة الموقع الرسمي لمجلس القضاء العراقي [www.hjc.iq](http://www.hjc.iq)

(٢) نظراً للخروقات القانونية والفنية التي شابت العملية الانتخابية في ١٢/ أيار ٢٠١٨ إستلمت هيئة رئاسة مجلس النواب طلباً مقدماً من ٨١ نائب يتضمن الدعوة لعقد جلسة الإستثنائية لمناقشة الواقع الإنتخابي وفعلاً عقدت الجلسة بتاريخ ١٩ / أيار / ٢٠٢٠ بحضور ١٠٥ نواب وتمخضت عنها عدة مطالب، وهكذا جاء التعديل الثالث لتصويب الوضع الإنتخابي وعليه قام مجلس النواب في جلسة إستثنائية أخرى في ٦ / حزيران ٢٠١٨ بحضور ١٧٣ نائب بالتصويت على التعديل وفي المادة (١) تم إقرار بإلزام المفوضية العليا المستقلة بإعادة العد والفرز اليدوي لكل المراكز الانتخابية في عموم العراق وبحضور وكلاء الكيانات السياسية وإلغاء العمل بجهاز تسريع النتائج الإلكترونية بسبب ثبوت عدم صلاحيته، والمادة (٢) مطالبة المفوضية بإجراء مطابقة أوراق الإقتراع مع التقرير الصادر إلكترونياً، وموجب مادة (٣) تم إلغاء نتائج الخارج ونازحين الداخل ونزلاء السجون وتصويت الخاص في إقليم كردستان. للمزيد ممكن مراجعة د.علي هادي حميدي الشكرابي، إنتخابات مجلس النواب العراقي لسنة ٢٠١٨ بين المشروعية القانونية والشرعية الشعبية، دراسة على موقع النبا للدراسات القانونية والسياسية، بتاريخ ٢٠١٩/٧/٢٠ [www.annabaa.org](http://www.annabaa.org)

(٣) للمزيد ممكن مراجعة نتائج الإنتخابات البرلمانية العراقية وتحولات ممارسة سياسية وإشكالياتها، تقرير مركز الجزيرة للدراسات على الموقع الإلكتروني الأتي: [www.studies.aljazeera.net](http://www.studies.aljazeera.net). كذلك نظير الكندوري، إنتخابات العراق خلافات سياسية وتشكيك بسبب أجهزة العد والفرز نون بوست، تقرير نشرت على الموقع الإلكتروني لقنات السومرية في ٢٥ / ٩ / ٢٠١٩ [www.alsumaria.news](http://www.alsumaria.news)

٤. كثرة الشكاوي والطعون الموجهة الى إجراءات العملية الإنتخابية، إذ وضع مجلس القضاء

الأعلى إن

عدد الشكاوي المقدمة الى مجلس المفوضية بخصوص الإعتراض على نتائج الإنتخابات بلغ (١٨٨١) شكوى، أما الطعون على القرارات الصادرة في تلك الشكاوي التي وصلت الى الهيئة القضائية للإنتخابات لغاية يوم ٤/حزيران/٢٠١٨ بلغت (١٢٢١)<sup>(١)</sup>.

٥. تميزت هذه الإنتخابات بضعف الإقبال وقلة نسبة المشاركين التي بلغت حسب الإحصائيات الرسمية أقل

من (٤٤.٥٢%)<sup>(٢)</sup> وهي النسبة الأقل على الإطلاق منذ إجراء أول إنتخابات عامة في ٢٠٠٥ وأكثر من ذلك إن الباحثين والمهتمين بشأن العراقي ومنظمات المجتمع المدني وحتى القوى والشخصيات السياسية العراقية أكدت نسبة المشاركة الحقيقية لم تتجاوز (٢٨%)<sup>(٣)</sup>.

٦. مخالفة صريحة لمادة (٢٥) من القانون الإنتخابي تم إستغلال الأبنية الحكومية ومؤسسات الدولة والملك العام والرموز الدينية والمرجعيات الطائفية في الدعاية الإنتخابية لصالح الكيانات والشخصيات السياسية. وإيضاً مخالفاً لمادة (٢٩) من القانون تم إنفاق مبالغ طائلة من المال العام للدعاية الإنتخابية وهذا ما أكدته الخبرة الإقتصادية (د. سلامة سميسم) رغم تحديد مليون دولار كحد أقصى لتصرف على الدعاية الإنتخابية، ولكن المبلغ الذي تم صرفه من قبل الأحزاب والكتل السياسية على هذا الأمر نحو (٧) مليار دولار وهي أموال ملك للشعب العراقي<sup>(٤)</sup>.

٧. تميزت هذه الإنتخابات حالها حال سابقتها بالتأثيرات الواضحة في مسارها وإن نتائجها كانت معروفة حتى قبل إجرائها لأن السلطة التشريعية والمفوضية الإنتخابية يعملان على

(١) للمزيد ممكن مراجعة الموقع الرسمي لمجلس القضاء الأعلى. [www.hjc.iq](http://www.hjc.iq)

(٢) وفق إحصائيات المفوضية العليا المستقلة إن عدد العراقيين الذين كان يحق لهم التصويت بلغ (٢٤) مليون و(٣٥٢) ألف و(٢٥٣) عراقي فيما بلغ عدد المصوتين (١٠) ملايين و(٨٤٠) ألف و(٩٦٩) ناخب. للمزيد أنظر الموقع الرسمي للمفوضية العليا المستقلة [www.hiec.iq](http://www.hiec.iq)

(٣) نتائج الإنتخابات البرلمانية العراقية وتحولات ممارسة سياسية وإشكالياتها، تقرير مركز الجزيرة للدراسات، مرجع سابق.

(٤) تقرير بعنوان الحملات الإنتخابية في العراق الأعلى تكلفة في المنطقة على ساسة بوست بتاريخ ١٩/٩/٢٠١٩. [www.sasapost.com](http://www.sasapost.com)

صياغة قوانين تؤيد استمرار القوى المهيمنة عليها وتساهم في إعادة تدوير الشخصيات السياسية وقياداتها الحزبية رغم إستهلاكهم، هذا بالإضافة الى آليات عمل الأحزاب بممارسة الترهيب والعنف ومنع الناخبين في إدلاء بأصواتهم بالذات في المحافظات الغربية في مرحلة مابعد داعش، كذلك بالتغيب في المحافظات الأخرى، فعمليات الإنتخابية يرافقها تحويل كميات كبيرة من المال من المرشحين الى المقتربين، والمقترعين يرشحون الذين يدفعون أكثر وذلك من خلال توزيع المساعدات والهدايا، أو من خلال التلاعب بنتائج الإنتخابات وبالتالي التشبث بالسلطة وتجاهل مقصد تداول السلطة بحجة عدم وجود بدائل<sup>(١)</sup>.

٨. ضعف في تحديد الآليات الضرورية لإجراء الإنتخابات رغم تطرق القانون في المادة (٢٩/٤) الى التصويت الخاص لمنتسبي وزارة الداخلية والدفاع وكافة الأجهزة الأمنية وفقاً لإجراءات خاصة تضعها المفوضية العليا ولكن لم يتم تحديد آلية تناسب خصوصية هذه المؤسسات وسلوك أفرادها وضبط حركاتهم، كذلك نص مادة (٤/٤٠) بشأن المهجرين لكن دون وضع سياقات ملائمة مع حجم وتزايد عدد هؤلاء.

٩. التلاعب بنتائج الإنتخابات وكثرة الاعتراضات بشأنها، حيث إن مصير النتائج لم يحسم رغم إعلانها بشكل مبكر نسبياً ما تسبب في أزمة سياسية زادت من صراع الأجنادات الحزبية وغياب الأغلبية الحاسمة وطغيان الإئتلافات المتحولة وحتى الأحداث المرعبة التي أكدت وجود قوى تريد الفوز بأي ثمن مثل حريق مخزن صناديق الإقتراع في بغداد وكركوك والإعتداءات المسلحة على موظفي المفوضية العليا وقتل أفراد عائلته في ديالى<sup>(٢)</sup>. كما شهدت تلك الإنتخابات كماً كبيراً من الشكاوي والاعتراضات بشكل إختلف عن سابقتها بل الأمر وصل لدى بعض الكتل السياسية أن تعلن عدم قبولها بنتائج الإنتخابات والتشكيك بشرعيتها<sup>(٣)</sup> ما أجبر مجلس رئاسة الوزراء

(١) تقرير شبكة مراقبي منظمة تموز للتنمية الإجتماعية حول الخروقات الإنتخابات ٢٠١٨ على الموقع الإلكتروني الآتي بتاريخ ٢٠١٨/٥/١٣ www.tammuz.org.. كذلك تقرير نقابة محامي العراق حول المخالفات المرافقة للإنتخابات على الموقع الإلكتروني الآتي بتاريخ ٢٠١٨/٥/١٧. www.elaph.com.

(٢) تقرير بعنوان الإنتخابات وحرقت الصناديق في العراق على الموقع الرسمي للقناة الإخباري الفرنسي ٢٤ www.france24.com

(٣) القاضي ناصر عمران، الدور القضائي في العملية الإنتخابية، على الموقع الرسمي لمجلس القضاء الأعلى بتاريخ ٢٠١٨/٧/٢ www.hjc.iq

بتشكيل لجنة تحقيق مشتركة من المجلس وجهاز المخابرات والأمن الوطني وديوان الرقابة الوطنية والمدعي العام للتحقق من الإختراقات<sup>(١)</sup>.

١٠. عدم توفير مناخ سياسي ديمقراطي يقوم على أساس الأغلبية الحاكمة والمعارضة بوجود قضاء مستقل غير خاضع للتأثيرات السياسية، إضافة الى توفير التكافؤ في الفرص بين القوى والكيانات السياسية والفردية، حيث قسم منها يمتلك موارد مالية كبيرة تستثمر في الحملات الإنتخابية وكسب الأصوات ووجود وسائل إعلام متنوعة مجندة لبعض الكيانات السياسية والتي معظمها مجهولة المصادر والتمويل وغير خاضعة لمتابعة دقيقة من قبل دائرة الأحزاب التابعة للمفوضية<sup>(٢)</sup>.

١١. عدم إعلان المفوضية العليا للإنتخابات لإستمارات التدقيق التي قام بها القضاة المنتدبون<sup>(٣)</sup> لنتائج العد والفرز الإلكتروني واليدوي ما يؤكد وجود تلاعب وعدم مطابقة للنتائج وذلك بسبب الضغوط التي مارسها الكتل والأحزاب السياسية على القضاة ما ساهمت في عدم كشف الخروقات والتلاعب التي حصلت في نتائج الإنتخابات في المحطات المشكوك بها<sup>(٤)</sup> وكل ذلك بسبب ضعف السلطة القضائية لإجراء التحقيق ومتابعة صحة المعلومات ومحاسبة المقصرين.

وتأكيداً لما ذكرناه، ما طرح في تقرير بعثة خبراء الإتحاد الأوروبي بشأن إنتخابات مجلس النواب لعام ٢٠١٨ وبعد (٩) أشهر من إجراء الإنتخابات تم تسليمه الى وزارة الخارجية العراقية/ الدائرة الأوروبية في ٤/شباط/٢٠١٩، وتم الإشارة فيه الى الخلفية والإطار القانوني والسياسي والتحديات التي واجهت المفوضية، كما أشار التقرير الى أبرز السمات السلبية التي تميزت بها الإنتخابات بشكل إعتبر المختصون بمتابعة الشأن الإنتخابي إن بعض الفقرات التي إحتواها

(١) للمزيد ممكن النظر الى موقع الأمانة العامة لمجلس الوزراء وقرارها على الموقع الإلكتروني الآتي بتاريخ ٢٠/٥/٢٠٢٠. [www.cabinet.iq](http://www.cabinet.iq)

(٢) د.علي مهدي، القانون الإنتخابي بين إعادة التشريع وإصلاح المنظومة الإنتخابية على الموقع الإلكتروني الآتي بتاريخ ٢٠٢٠/٦/٩ [www.iraqcp.com](http://www.iraqcp.com)

(٣) المفوضية العليا المستقلة ابعدت ٧٩ موظفاً يستغلون مراكز حساسة في المفوضية وتم نقلهم الى المحافظات وعوضتهم بموظفين تابعين الى القوائم التي فازت في الإنتخابات. حديث هوكر جتو، المنسق العام لشبكة الشمس العراقية لمراقبة الإنتخابات لمدي في ٢٣/٢/٢٠١٩. على الموقع الإلكتروني [www.almadapaper.net](http://www.almadapaper.net).

(٤) المرجع نفسه

التقرير ونشرت في وسائل الإعلام تؤثر على الاعتراف الدولي لهذه الانتخابات وهذه السمات هي كما يلي: <sup>(١)</sup>

- غياب الشفافية وعدم إجراء مراجعة وتدقيق مستقلين للأنظمة الإلكترونية المستخدمة.
- إحتواء الإطار القانوني للانتخابات العديد من الأحكام التي لاتتماشى مع المعاهدات والمبادئ الدولية لانتخابات ديمقراطية، في خطوة غير مسبوقه وغير متلائمة مع المعايير الدولية أقر مجلس النواب السابق تعديلاً على قانون الانتخابات بعد إعلان النتائج الأولية مما أحدث تغيرات غير متوقعة.

- لم تلاحظ جهود مبذولة من قبل المفوضية لتسهيل وتمكين الناخبين من تسلم بطاقات الناخب بسلاسة

مما حرم أكثر من ٢٠% من الناخبين المسجلين من حقهم في الإقتراع بحكم الأمر الواقع.

- أغلب الأجهزة الإعلامية المملوكة للدولة كانت منحازة بشكل واضح لرئيس الوزراء السابق.

- على الرغم من إفتراض إستقلاليتها إلا أن بعض أعضاء مفوضية الانتخابات هم مرشحوا الكتل السياسية الرئيسة.

- عدم حماية سرية الناخب بشكل كاف.

- عدم إتباع إجراءات العد والفرز بشكل روتيني منظم.

- العمل من أجل فوز أعضاء الحشد الشعبي بمقاعد البرلمان.

بناءً على ماتقدم نعرض فيما يأتي أبر معضلات البيئة القانونية والسياسية التي جعلت إنتخابات ٢٠١٨ العراقية لاتجري بشكل مطلوب ما جعلتها تتصف بأنها غير ديمقراطية مادام لا تتوفر فيها شروط ومعايير لوصفها بخلاف ذلك.

---

(١) تقرير بعثة خبراء الإتحاد الأوروبي بشأن إنتخابات مجلس النواب لعام ٢٠١٨، جريدة الشرق الأوسط، ع/ ١٤٦٩٨، على الموقع الرسمي للجريدة [www.aawast.com](http://www.aawast.com)

## المطلب الأول

### المعضلات المتعلقة بالبيئة القانونية

تستقطب الإنتخابات حيز من الأهمية بوصفها آلية أساسية لتحقيق الديمقراطية لكن ممارستها لاتعني الديمقراطية بدون تهيئة المستلزمات الضرورية التي تجعلها ديمقراطية، ومن اليقين أن يشغل الدستور والقانون المنظمين لها والواجهة المسؤولة عليها - المفوضية المستقلة للإنتخابات - حيزاً واسعاً ضمن هذه المستلزمات لذلك لابد معرفة ثغراتها وإيجاد الحلول المناسبة بشأنها.

#### أولاً: المعضلات الدستورية ( دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ )

الى جانب إقرار الدستور بالقواعد والمعايير الأساسية في الحكم الديمقراطي مثل فصل السلطات واللامركزية والفدرالية والحقوق والحريات السياسية والمدنية إلا إنها تعاني من بعض الإشكاليات من حيث مضمونه وتطبيقاته التي لاتخدم إجراء إنتخابات تصف بأنها ديمقراطية وتنسجم مع معاييرها.

#### أ. من حيث المضمون

١. تدوين النصوص التي فيها تكريس للطائفية والإثنية وتفضيل المكون الشيعي كما في ديباجتها ومادتي (١٠،٤١).

٢. فقدان ضمانات لحقوق الأقليات وإرتهاان ممارستها بقوانين تكميلية تحت رحمة الأكثرية التشريعية كما في المواد (٢، ٤، ٩، ١١، ١٢١).

٣. ضعف الضمانات للحقوق والحريات السياسية بسبب إخضاعها لقوانين السلطة التشريعية كما في المادة (٣٩) أو تحديدها بالنظام والآداب العامة المادة (٣٨).

٤. رغم إن حيادية وإستقلالية مفوضية الإنتخابات يعد أساسياً لضمان نزاهة الإنتخابات وشفافيتها وشرعيتها، لكن الدستور ومن خلال المادة (١٠٢) أناط الرقابة عليها للسلطة التشريعية، والنظام الداخلي الخاص بمجلس النواب إشارة في المادة (٧/٩٠) الى أن من بين مهام اللجنة القانونية للمجلس هو متابعة المفوضية العليا المستقلة، لعل هذا النص الدستوري

مقتضب جداً حول عائدية المفوضية وماهية السلطة المشرفة عليها ما إنتهى بتكريس هيمنة السلطة التشريعية على القوانين الانتخابية من خلال المفوضية الانتخابية<sup>(١)</sup>.

٥. أقر الدستور قيام مجلس النواب بسن قانون معالجة حالات إستبدال أعضائه عند الإستقالة أو الإقالة أو الوفاة في المادة (٢، ٥/٤٩) من قانون إستبدال أعضاء مجلس النواب رقم (٦) لسنة ٢٠٠٦ المعدل تعد مثار خلافات بشأن مدى مشروعية إعطاء الصلاحية لرئيس الكتلة الانتخابية في إختيار من يشاء لدى تعويض المقعد الشاغر رغم عدد الأصوات التي حاز عليها في الانتخابات مما يشكل خرقاً دستورياً ومخالفة قانونية، حيث تعبر عن تجاهل إرادة الناخب الذي صوت لمرشح معين بنسبة أكبر<sup>(٢)</sup>.

#### ب. من حيث التشريع

١. يؤكد الدستور في المادة (٥) على بناء الدولة القانونية وتنظيم السلطات العامة فيها وفق مبدأ سيادة القانون، كما تؤكد إن الشعب صاحب السيادة ووفق المادة (٦) أوجب الدستور تداول السلطة سلمياً وعبر الوسائل الديمقراطية، كذلك المادة (٢٠) تعطي للمواطنين رجالاً ونساءً حق المشاركة في الشؤون العامة والتمتع بالحقوق السياسية بما فيها حق التصويت والانتخابات والترشيح. ومن هذه المواد يبين إن الدستور قد وضع أسس المشروعية والشرعية للانتخابات إلا إن تطبيقاتها العملية من قبل هيئات سلطة الدولة وبشكل عام والمفوضية العليا المستقلة بشكل خاص فضلاً عن الكيانات السياسية لم يكن سليماً طالما عملوا على إضعاف حكم القانون وعمليات المساءلة القانونية وإتاحة الفرصة للفسادين وإبقاءهم بمواقعهم النيابية والسياسية لفترات طويلة رغم فقدانهم لشرعية السلطة بشكل ينافي المادة (٥) من الدستور.

أما المادة (٦) رغم تأكيدها على تداول السلطة سلمياً وعبر الوسائل الديمقراطية لكن من حيث الواقع تداول السلطة فقط إنحصر بين الكيانات والشخصيات السياسية المسيطرة

(١) د.وليد كاصد الزبيدي، الدستور والمنظومة الانتخابية العراقية ٢٠١٨، تقرير إستراتيجي صادر عن المركز الديمقراطي الغربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، برلين- ألمانيا على الموقع الإلكتروني الآتي بتاريخ ٢٠١٩/٧/١: [www.denocratic.de.wp.content](http://www.denocratic.de.wp.content)

(٢) همام عبدالله علي: قانون إستبدال أعضاء مجلس النواب رقم (٦) لسنة ٢٠٠٦ يصدر إرادة الناخب، في حوار المتمدن دراسات وأبحاث قانونية، على الموقع الإلكتروني بتاريخ ٢٠٢٠/٥/١٨ [www.m.hewar.org](http://www.m.hewar.org)

والمتنفذة على الواقع السياسية العراقي عن طريق المحاصصة والتوافقات السياسية فيما بينهم، وعليه تداول السلطة تم بين من هم فشلوا في تحقيق المصالح العامة المتزامن مع عدم رضى الشعبي عن أداءهم بل فاقدين للشرعية الشعبية<sup>(١)</sup>. أما فيما يتعلق بالمادة (٢٠) حيث الوقائع العملية والمادية تشير الى أن العمليات الانتخابية إتسمت بدرجة عالية من فقدان الحرية والنزاهة والعدالة الانتخابية وشابها العديد من المشكلات التي تطعن بها وخير دليل على ذلك الشكاوي والطعون غير المردودة وإعترافات مسؤولين كبار<sup>(٢)</sup> بهذا الصدد<sup>(٣)</sup>.

وعليه نفهم إن الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ رغم تناوله عديد من المواد التي تساهم في إجراء إنتخابات ديمقراطية لكن مع هذا أيضا تتضمن بعض المواد تشكل تحديات واضحة لها ماتجعلها تكون ثغرة أمام الإنتقال الديمقراطي من خلال إنتخابات ديمقراطية.

### ثانياً: معضلات المنظومة القانونية والإدارية

تتضمن القوانين والنظم الأساسية المرتبطة بالإنتخابات ومنها القانون الإنتخابي وقانون الأحزاب والمفوضية

العليا المستقلة للإنتخابات وإدارتها للعملية وهنا نلقي الضوء على هذه المحاور كالتالي:

#### ١. القانون الإنتخابي:

رغم إن المادة (٢) من قانون رقم (٤٥) لسنة ٢٠١٣ المعدل التي أجريت على أساسها إنتخابات ٢٠١٨ نظمت الأهداف التي يفترض أن تتجسد في تحقيق مشاركة الناخب على قدم المساواة لإختيار ممثليهم في مجلس النواب وضمان عدالة الإنتخابات وحريةتها ونزاهتها وحقوق الناخبين والمرشحين وتوفير الحماية في جميع مراحل إجراء العملية الانتخابية، لكن أهم ما جاء

(١) د.علي هادي حميدي الشكراوي، مرجع سابق.

(٢) لقد أكد الدكتور ( سليم الجبوري ) رئيس مجلس النواب في الدورة الثالثة ( تثبيت تجاوزات بالدليل القطعي أساءت لمجمل العملية الانتخابية وشككت بمجمل نتائجها وخاصة ما جرى في بعض عمليات التصويت المشروط الخاص والخارج، موضحاً بأن نقل النتائج الألكترونية بعكس إرادة الناخبين أمر بالغ الخطورة كون الخروقات تثبت أمام أنظار المراقبين ما يعرض سمعة العملية السياسية الى حرج كبير أمام المجتمع الدولي ).  
الدائرة الإعلامية لمجلس نواب العراقي، جلسة إستثنائية لمجلس نواب عقدت يوم الإثنين مصادف ٢٠١٨/٥/٢٨ بشأن التصويت على قرار حول نتائج الإنتخابات على الموقع الألكتروني بتاريخ ٢٠١٩/١٢/٨  
www.ar.parliamen.iq

(٣) د. علي هادي حميدي الشكراوي، مرجع سابق.

في هذا القانون هو تغير النظام الإنتخابي الذي يحدد من خلاله طريقة إحتساب أصوات الناخبين وتحويل تلك الأصوات الى مقاعد لتحديد الفائزين وذلك من خلال إلغاء القاسم الإنتخابي المعمول به في الإنتخابات السابقة وإعتماد نظام سانت ليغو المعدل في توزيع المقاعد. ووفق هذه الصيغة تقسم عدد الأصوات للقوائم المتنافسة على القاسم الإنتخابي المعدل ب (١.٦) بأسلوب محرف لاينسجم مع القاعدة الأصلية لأنها تستند على نواتج القسمة وليس القاسم الإنتخابي والتي بحد ذاتها ليست نظاماً إنتخابياً بل يمكن إستخدامها ضمن إطار النظام الإنتخابي، وفي مرحلة إحتساب البواقي من الأصوات غير الموزعة على المتنافسين في الإنتخابات مع إستحداث عدداً أعلى ولم يستخدم من قبل أي برلمان حتى إشتهرت بنظام سانت ليغو على طريقة العراقية<sup>(١)</sup>. وأبرز ما يؤخذ على هذه الصيغة وآثارها السلبية على ملامح المشهد السياسي العراقي عقب الإنتخابات هي كالآتي:

أ. عدم تحقيق مبدأ العدالة سواء بين الأحزاب والكيانات المشاركة أو المرشحين، حيث إعطاء فرصة جيدة للأحزاب والقوائم الكبيرة والمتوسطة المتنفذة في الحصول على عدد متناسب ومتقارب من المقاعد النيابية المتخصصة للدائرة الإنتخابية مقابل زيادة خسارة مقاعد الأحزاب الصغيرة ما منع إحداث تغييرات ملحوظة بل إعادة إنتاج وتدوير نفس الطبقة الحاكمة رغم عيوبها الكثيرة ودون تطبيق مبدأ المساواة بحقهم.

كذلك فشلت هذه الصيغة في ترجمة إرادة الناخب بل تشويهها مجافياً بذلك العدالة الإنتخابية مخالفاً أهداف القانون والتنافس العادل وذلك بسبب إعطاء أصوات لمرشحين معينين دون منحها من قبل الناخبين ما مكنتهم من الحصول على مقاعد مجلس النواب بفضل قوائمهم، وفي نفس الوقت وعند إحتساب النتائج تم سلب أصوات من المرشحين السابقين حتى لم يتمكنوا من الفوز بعضوية المجلس رغم حصولهم على الأصوات يفوق بكثير عدد أصوات أقرانهم

---

(١) للمزيد ممكن مراجعة د. هيفاء أحمد محمد: نظام سانت ليغو المعدل - دراسة لمركز الدراسات الإستراتيجية والدولية بتاريخ ٢٠٢٠/٣/٣ على الموقع الإلكتروني الآتي: [www.CSIS.uo.Baghdad.edu.iq](http://www.CSIS.uo.Baghdad.edu.iq). كذلك د. وليد كاصد الزبيدي، الدستور والمنظومة القانونية للإنتخابات وأثرها في مستقبل الإنتخابات العراقية ٢٠١٨، تقرير إستراتيجي صادر عن المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، ألمانيا-برلين على الموقع الإلكتروني الآتي بتاريخ ٢٠١٩/١٢/٢٧: [www.democratic.de.wp.content](http://www.democratic.de.wp.content): د. علي هادي حميد الشكراوي: مرجع سابق.

الفائزين. عليه هذه الصيغة لم تصب في مصلحة الناخب طالما تحرف إرادته ولا تصب في مصلحة مرشحي الأحزاب الصغيرة ولم تنصف مع مرشحين آخرين، وهذا ما ينافي قواعد طريقة سانت ليغو الأصلية والمعدلة وهدفها عدم تهميش الأحزاب الصغيرة، بالتالي إن إفساح المجال للأحزاب الصغيرة لمشاركة الانتخابات ماهي إلا هدر لأصوات عديدة لصالح شخصيات لم يفضلها الناخب، حيث أكثر من مليون صوت ضاعت في إنتخابات ٢٠١٨ بسبب التصويت لأحزاب الصغيرة لم تحصل على أي مقعد<sup>(١)</sup>.

وعليه صيغة سانت ليغو أصبحت فارغة الجدوى بسبب تعددية حزبية مفرطة وإنقسامات معقدة ضمن قوائم وإئتلافات وكيانات مختلفة وإختيار هذه الصيغة كان خاضعاً للمزاج والمزايا السياسية وفق حسابات ومصالح سياسية ذات المدى القصير دون أخذ في الحسبان نتائجها السلبية وتأثيراتها على الساحة السياسية العراقية للمدى الطويل.

ب. لقد إنتهت الإنتخابات بتشكيل برلمان مشرذم تلاقي صعوبة في إتخاذ القرارات وسن القوانين دون التوافقات السياسية التي إنتهى بتأخير تشكيل الحكومة، كذلك حكومة ضعيفة إئتلافية ومعارضة أضعف مقابل كيانات والكتل السياسية الكبرى المهيمنة على جميع مؤسسات الدولة.

بناءً على ماسبق ممكن تقييم النظام الإنتخابي وتحديد سلبياته من خلال طريقة سانت ليغو المعدل بنسختها المبتكرة ما حملت مساويء كبيرة، أدى الى تقليل نسبة المشاركة وأخفق في تحقيق مبدأ المساواة والمحاسبة كما لم يحقق مبدأ العدالة الإنتخابية، وأنه لم يحقق الإستقرار السياسي المنشود ولم يخلق أي نوع من معارضة سياسية حقيقية، وزاد من التخندق الطائفي والعرقي، وعليه إن نظام سانت ليغو بصيغته العراقية أربك النظام الإنتخابي وأفرغه من بعض مميزاته الإيجابية إلا وهو العدالة في التوزيع وتمثيل كل التيارات والقوى المختلفة في المجتمع.

٢. قانون الأحزاب: صدر قانون الأحزاب السياسية حاملاً للرقم (٣٦)<sup>(٢)</sup> في سنة ٢٠١٥ أي بعد عشر سنوات من تأريخ صدور الدستور بسبب معارضة الكتل السياسية الكشف عن هويات أحزابهم وتمويلهم الحقيقي.

(١) د.علي هادي حميدي الشكراوي، مرجع سابق. كذلك د.لينا الموسوي مرجع سابق.

(٢) نشر نص القانون في جريدة وقائع العراقية ٤٢٨٣ في ١٢ / ١٠ / ٢٠١٥

ورغم عدم إنكار أهمية هذا القانون في إمكانية تصحيح مسار التجربة العراقية نحو بناء الدولة القانونية والانتقال الديمقراطي لكن في ظل واقع الحياة الحزبية في العراق هذا القانون أصبحت غاية دعائية مع فشل ذريع في التنظيم الحقيقي للأحزاب السياسة وتقيدهم بها ومعاقبتهم في حالة التجاوز عليها. وهنا نشير الى أبرز نقاط الضعف للقانون ومساهمتها بشكل مباشر في فقدان حرية الإنتخابات وممارستها ديمقراطياً.

رغم تأكيد المواد (١/٥ و ١/٨) على عدم معارضة القانون مع أحكام الدستور إلا أنه تعارض معها في مسائل عديدة أهمها المبادئ الأساسية لتأسيس الأحزاب وأحكام تأسيسها وشروط تسجيل الحزب والتمثيل النسوي وحقوق وواجبات الأحزاب ومصادر تمويلها كما يأتي<sup>(١)</sup>.

١. ربط دائرة شؤون الاحزاب والتنظيمات السياسية بالمفوضية العليا المستقلة في المادة (٢/٢) في حين هذه المفوضية غيرمستقلة وتخضع للأحزاب السياسية الطائفية المهيمنة على المشهد السياسي العراقي.

٢. في المادة (٢/٥) القانون يرفض إنشاء الأحزاب على أساس التعصب الطائفي أو العرقي أو القومي،

حيث بشكل آخر يعطي فرصة لتأسيس الأحزاب على هذه الأسس بشرط أن تكون بعيدة عن التعصب رغم خلفيتها الفكرية الطائفية وفي نفس الوقت تتعارض هذه المادة مع المادة (١/٥) التي تؤكد على تأسيس الحزب على أساس المواطنة.

٣. عدم تحديد الآليات الديمقراطية لإختيار القيادات الحزبية المادة (٦).

٤. مخالفاً لما يجري ترفض المواد (٣/٨ و ٣/٣٢ ب) من القانون الإرتباط بأية قوة مسلحة أو إمتلاك لتنظيم عسكري أو قيام بنشاط ذات طابع عسكري في حين الواقع يثبت لنا إن أغلبية الأحزاب لها جناح مسلح.

٥. تسهيل إجراءات التسجيل لإنشاء الأحزاب وفق المواد (١١، ١٢، ١٣) ما أدى الى تعددية حزبية مفرطة عقدت المشهد السياسي العراقي.

(١) للمزيد ممكن النظر الى دراسة بعنوان قانون الأحزاب السياسية يتعارض مع أحكام الدستور ومبادئ الحريات العامة، دار المدى، ع/٣٥٣٠، على الموقع الالكتروني بتاريخ ٢٠٢٠/٦/١٥ [www.almada paper.net](http://www.almada paper.net)

٦. عدم تحديد آليات متابعة نشاطات الأحزاب السياسية وفق عدد المشاركين في إنتخابات ٢٠١٨ لمطابقتها مع أحكام هذا القانون وفق المادة (١٧/ج، د) وهي أحد الأسباب لعدم قدرة القانون الحد من إرتباط بعض الأحزاب بالخارج فضلاً عن إستمرار غموض مصادر تمويلها.

٧. إعطاء حق للسلطة القضائية بتفتيش ومراقبة وتنصت على الأحزاب المادة (٢/٢) دون العمل على بناء سلطة قضائية مستقلة وغير مسيسة من قبل الدولة.

٨. المرونة وفسح المجال لتدخلات الخارجية من خلال عدم حظر العلاقات التنظيمية والمالية بأية جهة خارجية والإكتفاء بالإمتناع عن هذه الحالة في المادة (١/٢٥، ٢).

١١. عدم العدالة في منح الإعانات المالية من قبل الدولة المواد (٢/٣٢ و٤٢)، ما يؤدي الى عدم تحقيق المساوات بين الأحزاب.

١٢. إن المادة ( ٨ ) من القانون المعدل جاءت بإضافة بأن لا يكون محكوماً بجناية غير سياسية من يرشح

للإنتخابات وهذا أول مرة تسمح بذلك فمن كان محكوماً بجناية سياسية هل يحق له الترشيح ؟ كما أضافت

توضيحاً لفقرة تعد من الشروط اللازمة للترشح إلا وهي ( ألا يكون محكوماً بسبب إثرائه على حساب المال العام ) وهنا إتاحة لكل متهم بالفساد أو أشيع إنه أثرى على حساب المال العام الترشح وشغل عضوية مجلس النواب وهذا يتعارض مع حسن السمعة والسيرة والسلوك<sup>(١)</sup>

بذلك نقر بوجود ثغرات حقيقية في قانون الأحزاب والتي هي جزء من المنظومة القانونية للإنتخابات ومن خلالها تنظم تأسيس الأحزاب وممارسة عملها لتكون آلية وقناة للمشاركة في الحياة السياسية كذلك التداول السلمي للسلطة التي تعدان من الأهداف الأساسية لإنتخابات ديمقراطية.

(١) د.أحمد عدنان الحياي، قراءة في قانون إنتخابات مجلس النواب العراقي لعام ٢٠١٨، مجلة حوار الفكر، معهد العراقي لحوار الفكر، ع/٤٢، السنة/١٢، ك/٢٠١٧/١، ص٥. كذلك د.علي هادي حميد الشكراوي، قراءة تحليلية في قانون إنتخابات مجلس النواب العراقي رقم (٤٥) لسنة ٢٠١٣، بحث منشور على الموقع الإلكتروني لكلية القانون جامعة بابل، ص٥. بتاريخ ٢٠٢٠/٤/٩ www.uobaylon.edu.iq

٣.المفوضية العليا المستقلة للانتخابات وإدارة الانتخابات: لكي تكون الانتخابات التي تتم إجراءات نتائجها مقبولة لدى الجهات المعنية ولديها مصداقية جماهيرية يجب تولى إدارة الانتخابات والإشراف عليها من قبل هيئة ذات مهنية عالية ومستقلة عن السلطات ومحايدة الى حد ما، ولكن الذي حدث بنسبة لانتخابات ٢٠١٨ هو وجود شكوك من قبل المواطنين والكيانات المشاركة ونشرت بشكل واضح في وسائل الإعلام ومواقع التواصل الإجتماعي ماتشير الى عدم نزاهة الانتخابات بسبب إختراق سرية صناديق الإقتراع والتلاعب بالنتائج وتوجيه إتهامات عديدة بالإحتيال بعد حرق موقع تخزين يضم نصف صناديق الإقتراع الخاص بمحافظة بغداد، كذلك فقدان صناديق في كركوك كأبرز مثالين لعدم سلامة النظام الإلكتروني ماجعل مصداقية العملية الانتخابية والمفوضية في شك لتواجه تحدياً كبيراً إضافة الى عدم المصداقية في إعلان نسبة التصويت في عموم العراق. كذلك التوجه الى إختيار قاعدتي بيانات مختلفين في المصادر والمعلومات ما أثار الشكوك في مصداقية قواعد البيانات المعتمدة في تحديد عدد المقاعد وتحديث سجل الناخبين وذلك بسبب التعارض في نص المادة (١٧) مع المادة (١٩/١، ٢) من قانون الانتخابات<sup>(١)</sup>، كذلك الإعتماد على بيانات البطاقة التموينية التي شهدت تزويراً كبيراً دون بيانات وإحصاءات ومسوحات الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات التابع لوزارة التخطيط<sup>(٢)</sup>.

ووفقاً للمواد (١٠١، ١٠٢) من الفصل الرابع من الدستور تعد المفوضية العليا من الهيئات المستقلة التي تخضع أعمالها لرقابة السلطة التشريعية ويتم تنظيم أعمالها بقانون، ونظراً للحاجة الى سن قانون جديد ينظم ضوابط عمل المفوضية ومهامها وصلاحياتها وإستكمال البناء القانوني لهذه المؤسسة، أصدر مجلس النواب أول قانون للمفوضية المرقم (١١) لسنة ٢٠٠٧ وبعد ذلك تم تعديل القانون من قبل مجلس النواب بإصدار قانون رقم (٢١) لسنة ٢٠١٠ ويصدر هذا القانون قد دق المسمار الأخير في نعش مفوضية الانتخابات، إذ إن مواده رسخت المحاصصة الطائفية بشكل لايقبل اللبس، على سبيل المثال، تناول الفصل الثالث هيئات

(١) ممكن مراجعة قانون تعديل قانون إنتخابات مجلس النواب العراقي رقم (٤٥) لسنة ٢٠١٣ على الموقع الرسمي لمجلس النواب العراقي. [www.parliament.iq](http://www.parliament.iq)

(٢) د.علي هادي حميد الشكراوي، قراءة تحليلية في قانون إنتخابات مجلس النواب العراقي رقم (٤٥) لسنة ٢٠١٣ مرجع سابق، ص١٣-١٤.

المفوضية ونص في المادة (٢/٣) الى أن يتألف مجلس المفوضين من تسعة أعضاء إثنان منهم على الأقل من القانونيين يختارهم مجلس النواب وهو ما أعطى للكيانات السياسية تقاسم هذه المقاعد وفقاً لنسب تمثيلها في مجلس النواب، وهنا نود نشير الى أن جميع المناصب الهامة في كيان المفوضية تخضع لتقسيمات المحاصصة الطائفية والسياسية والحزبية سواء في المكتب الوطني أو في مكاتب المحافظات نزولاً الى مراكز تسجيل الناخب، حيث إن الكيانات المهيمنة تدعم مرشحها الذين يدينون لها بالولاء وينفذون توجهاتها التي حرف العملية الانتخابية من مسارها الصحيح.<sup>(١)</sup> وعلى هذا الأساس تم تشكيل (المجلس الرابع)<sup>(٢)</sup> للمفوضية العليا عام ٢٠١٧ وتم فيه التركيز وبإمعان على المحاصصة

الحزبية الطائفية حتى بين إئتلاف واحد لصالح الكيانات المنظوية تحت مظلته.

وبعد أن خضع تشكيل مجلس المفوضية الى المحاصصة الحزبية بين القوى المهيمنة في مجلس النواب وتجريدها من إستقلاليتها قد شاب عملها الكثير من الخروقات والتجاوزات هذا فضلاً عن توجيه العديد من التهم بالفساد المالي والإداري والمشاركة بإجراء تزويرات عديدة حتى أحيل خمسة مسؤولين من المفوضية للمحاكمة لتورطهم في مخالفات وفساد وتجاوزات مما أدى الى صدور قرار من قبل مجلس الوزراء بإيقاف عمل مجلسها الأخير عام ٢٠١٨، وقد ساهم ذلك في إنعدام المصدقية بإستقلالية عمل المفوضية وعدم نزاهة الإنتخابات التي تجري تحت إدارتها. وبالتالي كيف لمفوضية خاضعة لهيمنة الأحزاب الحاكمة أن تدير الإنتخابات بشكل شفاف ونزيه حتى تساهم في الإندماج السياسي والإجتماعي التي تربط دوماً بالفساد<sup>(٣)</sup>.  
أما المعضلات المتعلقة بإدارة وتنظيم ومراقبة الإنتخابات هي كالآتي:<sup>(٤)</sup>

(١) د. وليد كاصد الزبيدي، أثر الإطار المؤسسي والتشريعي على مستقبل الإنتخابات العراقية، مرجع سابق.  
(٢) جميع أعضاء مجالس المفوضية ماعدا المجلس الأول الذي تأسس ٣١/آيار/٢٠٠٥ وفق قانون رقم (٩٢) لتكون السلطة الإنتخابية حصرية في البلد وجرى إختياره بواسطة الأمم المتحدة، والمجلس الثاني عام ٢٠٠٧ أختير من خلال صراعات = الأحزاب السياسية وقدمت هذه الأحزاب مرشحها التسعة، أما المجلس الثالث عام ٢٠١٢ تم فيه الإمعان في المحاصصة الطائفية الحزبية. المرجع نفسه.  
(٣) على الموقع الإلكتروني الآتي بتاريخ ٢٩/٨/٢٠١٨ www.mawazin.net  
(٤) م.م فرح جهاد وعبدالسلام شلال، تحديات العملية الإنتخابية، مجلة حوار الفكر، المعهد العراقي لحوار الفكر، السنة/١٢، ع/٤٢، ك/١٧-٢٠١٧، ص ٦٥-٦٦.

- تحديات الكوادر البشرية وتتمثل بالملكفين بتنظيم الانتخابات أو مراقبتها وذلك بسبب إفتقار أغلب الكوادر الى التدريب والتأهيل اللازم، غالباً إختيار المراقبين لم يتم على أساس الكفاءة وإنما حسب الإنتماءات وإختيارات الجهات الحزبية ما يشكك في مصداقية وشفافية العملية الإنتخابية وبالتالي صورتها، وقد يكون سبب الإسهام في تنظيم الانتخابات هو العائد المالي، وفي كلتا الحالتين وفي بعض الأحيان المراقب هو الذي يقوم بتزوير الأصوات لصالح جهة معينة.

- العراقيل داخل المراكز الإنتخابية بسب قلة معلومات الناخب حول كيفية ملء الإستمارة الإنتخابية بالذات الأمين طالما لا توجد اي تثقيف مسبق لتلك العملية. هذا الى جانب تأخير إعلان النتائج ما يدخل الشك في حصول التلاعب في بعض النتائج وتبادل الإتهامات بين الأحزاب والكتل بالتزوير.

- وجود معوقات خدمية ما يصعب الوصول الى المراكز الإنتخابية خصوصا المهجرين.  
- العائق المتعلق بسايكولوجية الناخب أو المراقب وشراء ذممهم وإغراءهم بالمال والمناصب. ولعل من أهم النتائج التي تم التوصل إليها هي أن إنتخابات ٢٠١٨ فاقدة للمصداقية رغم الآمال التي كان يتطلع لها الناخبين نحو التغيير للأفضل، مادام إنها لم تنظم وفق الإطار الدستوري والقانوني والإداري المناسب، فمن الطبيعي نكون أزاء إخفاق تلك العملية لأنها لم تكن حرة ولم تسند على حكم القانون وإحترام حقوق وحرريات المواطنين، كما لم تكون نزيهة طالما لم تسند الى قانون إنتخابي عادل وعدم إلتزام القائمين عليها بالحياد السياسي وبالتالي لم تكن شفافة، ولم تنتهي بتداول حقيقي للسلطة أيضاً وأصبحت أداة لتعزيز الخلافات والصراعات بين القوى السياسية على المناصب لذلك كانت إنتخابات بلا ديمقراطية وكل ذلك بسبب المعضلات التي تلازم مناخها القانوني بالذات حينما تكاملت مع البيئة السياسية لتعوق إجراء إنتخابات الديمقراطية وبالتالي إعاقّة الديمقراطية.

## المطلب الثاني

### المعضلات المتعلقة بالبيئة السياسية والبيئة العامة

الى جانب المعضلات السابقة، واجهت انتخابات ٢٠١٨ العراقية تحديات سياسية عدة أهمها طبيعة الحراك السياسي الموجود على الساحة السياسية العراقية بسبب طبيعة الأحزاب السياسية وتحالفاتهم وتأثيراتهم على رسم هندسة أوزان العملية الانتخابية، كذلك البيئة العامة الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والأمنية والتنظيمية وتأثيراتها، إضافة الى التدخلات الخارجية وإنعكاساتها على معادلات الانتخابات، وعليه هذا الواقع لم يوفر الظروف الموضوعية والمادية الضرورية لانتخابات ديمقراطية.

أولاً: المعضلات المتعلقة بطبيعة الأحزاب السياسية وتحالفاتها وصراعاتها: رغم بعض التغييرات الإيجابية المتعلقة بحرية التعددية الحزبية ولكن بشكل عام التجربة الحزبية في العراق من ٢٠٠٣-٢٠١٨

هي قلقة وهشة وتفتقر الى الأسس الحقيقية والتقاليد الراسخة لهياكلها التنظيمية والممارساتية مع سطحية

تجاربها لتحكي البرنامج الإفتراضي للديمقراطية المنتقاة لهم وتوزعوا في غالب الأعم ما بين (أحزاب المنفى وأحزاب الصناديق)<sup>(١)</sup> منتمين لهويات إجتماعية ( دينية، طائفية، قومية، عشائرية ) متفرقة غير جامعة دون الهوية الوطنية وإنهم ليس فقط لم يؤدوا دورهم المدني المطلوب بل ساهموا في تفكيك الوعي السياسي والعقد الإجتماعي السياسي العراقي، كما عملوا لتدمير ممنهج لكل المبادئ والقيم والمؤسسات والآليات الأساسية للإنتقال الديمقراطي في ظل فوضى الإستقطاب والمحاصصة الطائفية والفساد وحماية مصالح الحزبية والشخصية الضيقة

---

(١) أحزاب المنفى وهم الأحزاب الذين تشكلوا في المنفى كمعارضين للنظام السابق ولم يتشكلوا بالمفهوم التنظيمي التقليدي أو البناءات المعلوماتية والعمل العلني وممارسة الحياة السياسية الطبيعية ودون أيديولوجيات ماعدا إطار فكري مؤطر بمعادات النظام السابق وإستمرروا في نفس النهج في معادات الآخر وعدم ممارسة الحياة الحزبية بصورتها المدنية. أما أحزاب الصناديق وهم الأحزاب الذين لم يتواجدون على الأرض بل فقط موجودون على الورق ويتقاضون الثريات ووقت الإنتخابات يشتغلون على الشراكة مع الأحزاب المنتفذة. للمزيد ممكن النظر الى: صفاء خلف، العراق ما بعد داعش ٢٠١٤-٢٠١٨ أزمتا والإفراط بالتفاهل، دار الكتب العلمية، العراق، ٢٠١٩، ص٣٤-٣٥.

وإسهام في إستمرار حالة عدم الإستقرار السياسي والإجتماعي لابل إضعاف الدولة بكل مرتكزاتها.

وبشكل عام بالإمكان تحديد أبرز سمات الأحزاب والحياة الحزبية قبل إنتخابات: ٢٠١٨

١. أحزاب سياسية رثة إستغلوا الدين والطائفة والقومية لإدارة صراع هوياتي وتنشئة لأجيال بثقافة إقصاء الآخر بهدف ضمان فوزهم بالإنتخابات وبقاءهم في السلطة لأطول فترة ممكنة، وأكثر ما يثير الإنتباه إن هذه الأحزاب بإستمرار كانت تفتعل الأزمات ليبقى الوعي الإنتخابي مخدراً أو معطلاً لدى المواطن الناخب بسبب الخوف من الآخر أو إستهداف الآخر.

٢. أحزاب إعتبرت العراق غنيمة وبإمكانها تقاسمه وفعلاً عملوا ذلك، وبهذه القسمة إنحرفت وظيفة الأحزاب كقناة للمشاركة الى وسيلة لجمع الثروة حتى جعلوا من النواب رغم قسمه أمام الشعب بأنه سيحافظ على ثروة

البلد فتحول الى أكبر سارق للوطن وتفننوا في كيفية الحصول على مزيد من الثروة<sup>(١)</sup>.

٣. أحزاب ذات نوازع تقليدية عشائرية قبلية طائفية بعيدة كل البعد عن ثقافة سياسية مساهمة وبالتالي تقوية الإنتماءات الضيقة والتمثل للهويات الإجتماعية الفرعية الغير جامعة للهوية الوطنية.

٤. إرتباط وجود الأحزاب بأسماء شخصيات تعمل لمصالح ذاتية وحزبية وطائفية وقومية وبالتالي تنامي الصراع النخبوي على النفوذ والمصالح ماجعل الساحة السياسة العراقية أكثر تعقيداً.

٥. بإستثناء عدد قليل فإن الأغلبية هي أحزاب هامشية من حيث القاعدة الجماهيرية والهياكل التنظيمية والإطار الأيديولوجي، وإنها تفتقر للديمقراطية والحدثة في نظامها الداخلي وتغيب الماطنة فكرةً ومشروعاً وبالتالي إدارة السلطة بنفس الأسلوب، لابل الإشتراك بالعملية السياسية بروح المعارضة طالما كانوا معارضين للنظام السابق ونشؤوا في ظروف غير إعتيادية وبالتالي حمل مشروع بعيدة عن بناء الدولة والعمل وفق الأسس الدستورية والقانونية والمؤسسية كقنات تؤهل رجال للدولة يعملون في إطار عقد يخدم الدولة والمجتمع، وتعد أحزاب السلطة إستثناءً لما تملكه من قاعدة إجتماعية إرتبطت مصالحها بمصالح أحزابها

(١) المرجع نفسه، ص ٣٥.

بالدرجة الأولى لأسباب مادية<sup>(١)</sup>.

٦. أغلبية الأحزاب وبالذات أحزاب السلطة لديها فصائل مسلحة خارجة عن الدولة بل أقوى من الدولة ماقاد البلد الى تنافس سياسي عنيف وحالة عدم الإستقرار السياسي والضعف المؤسسي وعدم سيادة القانون.

٧. تعددية حزبية مفرطة غير مقننة ومربكة للحياة السياسية العراقية بحجة المظلومية التاريخية وتبرير الحقوق للوصول الى السلطة والهيمنة عليها رغم وجود نخبة غير كفوءة لاتملك برامج سياسية واضحة بل خطاب سياسي مترهل مع وجود علاقة تصارعية لاتقبل التسامح وقبول الآخر وأزمة ثقة كبيرة تتجلى في هشاشة التحالفات والإئتلافات وصعوبة تشكيل الحكومة وعدم الإتفاق على المصالح والمناصب والعمل من أجل تدوير نفس الشخص أو نفس الحزب. كل ذلك أضعف بل وأبعد الدور التنويري للحزب كأداة للتحديث.

بذلك طبيعة التنظيمات الحزبية وثقافتهم أثرت وبشكل سلبي على القانون والنظام الإنتخابي وممارستها وإفرازات هذا التأثير كان أحد الأسباب لإدخال العراق في عسر إجراء إنتخابات تتميز بالديمقراطية.

وإ نعطافاً على هذا الواقع تعد إنتخابات مجلس النواب العراقي لعام ٢٠١٨ من أعقد الإنتخابات وأكثرها إثارة للجدل بالمقارنة مع سابقتها بعد عام ٢٠٠٣، وذلك بسبب تركيبة التحالفات الناتجة أصلاً من إنقسام المشهد السياسي بسبب التنوع الإجتماعي الذي إمتاز به العراق، وفعلاً كان إنقساماً حاداً ودموياً بصورة كبيرة. والتحالفات الجديدة والإنشقات الغير متوقعة التي أملت أحزابها التقليدية الرئيسية جعل عملية هندسة الخارطة السياسية تخضع لكثير من الشروط والضوابط ما صعب عملية تشكيل الحكومة بعد إجراء الإنتخابات حتى سميت من قبل البعض (إنتخاب الإنتخابات) بسبب صعوبة المفاوضات بين الكتل السياسية وكثرة التدخلات طالما لم تحقق أي كتلة أو تحالف الأغلبية المطلقة<sup>(٢)</sup>.

(١) للمزيد حول هذا الواقع ممكن مراجعة د.مهدي جبر مهدي، الرثاءة السياسية في العراق بعد ٢٠٠٣ - مقدمات ونتائج في فارس كمال نظمي وآخرون، الرثاءة السياسية في العراق - أطلال الدولة.. رماد المجتمع، دار ميزوبوتاميا، بغداد، ٢٠١٥، ص ٥٨-٥٩. كذلك حسنين إبراهيم توفيق وعبدالجبار أحمد عبدالله، التحولات الديمقراطية في العراق القيود- الفرص، مركز الخليج للابحاث، سلسلة دراسات العراقية، ع/٣، مارس ٢٠٠٥، ص ٣١.

(٢) د.قاسم الغريدي وآخرون، الإنتخابات النيابية العراقية ٢٠١٨ - الأوزان - التحالفات - والتداعيات، مركز صنع السياسات على الموقع الرسمي الآتي في ٢٤/٦/٢٠٢٠. [www.makingpolicies.org](http://www.makingpolicies.org)

حسّمت القوى العراقية الرئيسية مواقفها المتذبذبة بعقد الانتخابات النيابية الرابعة في ١٢/آيار/٢٠١٨ بعد تجاذبات هددت عقدها في ظل إختلال التوازن لصالح قوتين شيعيتين على حساب القوى الأخرى السنية والكردية والصدرية والمدنية، وفي ١٠/٢/٢٠١٨ أعلنت المفوضية العليا عن إنتهاء مدة إستقبال طلبات وتسجيل التحالفات الإنتخابية للأحزاب المسجلة لديها وبالبح عدددها (٣٢٠) حزباً وإئتلافاً وقائمة إنتخابية بضمناها (٨٨) قائمة إنتخابية و(٢٠٥) كياناً سياسياً و(٢٧) تحالفاً ضمن (١٤٣) حزباً و(٦٩٠٤) مرشحاً يتنافسون على (٣٢٨) مقعداً تتوزع بين (١٨) دائرة إنتخابية و(٩) مقعد كوتا الأقليات<sup>(١)</sup>.

وإذا كان تشكيل الكتل السياسية المشاركة في إنتخابات ٢٠١٨ إختلفت نسبياً عن سابقتها من حيث العدد<sup>(٢)</sup> وإعتماده المقاييس الطائفية والقومية في التشكيل إلا أن السياقات العامة ظلت حاكمة للمشهد على نحو كبير الأمر الذي إنعكس على الأوزان الإنتخابية لهذه الكتل والنتائج الذي أفرز عنها. لأهم ما يميز بها طبيعة التحالفات ممكن تلخيصها في النقاط الآتية:

١.أهم ما إتسمت به إنتخابات ٢٠١٨ هي غياب الإئتلافات الكبيرة، إذ لم يعد بالإمكان الحديث عن كتلة شيعية صلبة أو إئتلاف إنتخابي سني أو كيان كوردي واسع<sup>(٣)</sup> بسبب التنافر والتنافس الشديد لحماية مصالح ضيقة دون وجود أهداف مشتركة لخدمة البلد هذا ما إنعكس سلباً على أداء البرلمان وكيفية إصدار التشريعات فيه.

٢.أسفرت نتائج الإنتخابية كما أعلنها المفوضية العليا المستقلة للإنتخابات عن فوز إئتلاف سائرون بالمركز الأول وبواقع (٥٤) مقعد ويليه إئتلاف الفتح ب(٤٧) مقعد ثم إئتلاف النصر ثالثاً

(١) للمزيد ممكن النظر الى الموقع الرسمي للمفوضية العليا المستقلة للإنتخابات [www.ihec.iq](http://www.ihec.iq)  
(٢) بالمقارنة مع إنتخابات ٢٠١٤ فإن عدد التحالفات إنخفض من(٣٦) الى (٢٧) مع إنخفاض عدد المرشحين ب (٢١٤١).

(٣) القوى الشيعية إنقسمت الى خمس كتل ( النصر، إئتلاف دولة القانون، السائرون، الفتح، تيار الحكمة) والعرب السنة إنقسموا الى ( القرار العراقي، الوطنية، كتلة الحل، إئتلاف التضامن) والكورد إنقسموا الى ( الحزب الديمقراطي الكردستاني، الإتحاد الوطني الكوردستاني، التحالف من أجل الديمقراطية والعدالة، حركة التغيير، الجماعة الإسلامية، جيل الجديد، الإتحاد الإسلامي) وتنافس كل هؤلاء مع قوى سياسية أخرى مابين المدني والإسلامي أو ذات طابع محلي. للمزيد ممكن النظر الى تقرير مركز الجزيرة للدراسات السياسية على الموقع الإلكتروني بتاريخ ٢٠٢٠/٧/٢٠ [www.studies.aljazeera.net](http://www.studies.aljazeera.net)

ب(٤٢) مقعد وإئتلاف دولة القانون (٢٦) مقعد والحزب الديمقراطي الكردستاني (٢٥) مقعد والإتحاد الوطني (١٨) مقعد وإئتلاف القرار العراقي (١٦) مقعد وكتلة الحل (١٤) مقعد وحركة التغيير (٥) مقعد والأحزاب الصغيرة المحلية (٣٢) مقعد إضافة الى (٩) مقعد للأقليات<sup>(١)</sup>، وعلى الرغم من توزيع المقاعد أفقياً ما بين القوى السياسية وهي حالة غير مألوفة سابقاً ومع المقاطعة الكبيرة للإنتخابات تميز المشهد الإنتخابي بسمة الإستناد إلى المكونات الطائفية والعرقية، عليه تصدرت أربع قوائم شيعية رئيسية مع فوز كتلة سائرون المكون من (التيار الصدري، الحزب الشيعي، التيار المدني) رغم إختلاف خلفياتهم الفكرية.

3. القضية التي أثارت الإنتباه هو مشاركة كثير من الفصائل المسلحة وفوز إئتلاف الفتح بالمرتبة الثانية عراقياً وشيعياً وهو إئتلاف ضمن أغلبية ميلشيات<sup>(٢)</sup> وفصائل الحشد الشعبي وأقرب من أن تكون كيان عسكري دون سياسي وتنافس القوى السياسية الشيعية التقليدية من خلال إستثمار شعار مقاتلة تنظيم داعش

والدعم الإيراني - بإعتبارها مرتبطة بولاية الفقيه الإيرانية - وتوظيف قوة السلاح في بعض المناطق من

أجل الدفع بإتجاه التصويت لها<sup>(٣)</sup>.

4. إئتلاف النصر المكون من حزب الدعوة - الجناح المؤيد لرئيس الوزراء الأسبق د.حيدر العبادي -

وأحزاب سياسية صغيرة شيعية سنية وقوى مدنية، رغم إستغلال أموال ومؤسسات الدولة والإعلام الوطني والتوقع بتصدر نتائجه بفوارق كبيرة إلا إن النتيجة لم تكن كذلك بسبب غياب الإستراتيجية الإنتخابية وعدم تشكيل كتلة حقيقية عابرة للطائفية. هذا فضلاً عن توجيه إتهامات لرئيس الوزراء بعدم إلتزام بالقرارات الصادرة من المفوضية الإنتخابية ولم يحترم غلق

(١) الموقع الرسمي للمفوضية العليا المستقلة للإنتخابات [www.ihcc.iq](http://www.ihcc.iq).

(٢) طيلة عام ٢٠١٧ كان المسلحون يحصلون على إجازات تسجيل من دائرة الأحزاب السياسية في المفوضية العليا للإنتخابات بجسومهم السياسية بمسميات مختلفة عن جسومهم العسكرية خلافاً لقانون الأحزاب السياسية رقم (٣٦) لسنة ٢٠١٥ وتنظيم هذه الأحزاب في تحالف الفتح. للمزيد ممكن مراجعة د.صفاء خلف، مرجع سابق، ص٤٨.

(٣) د.صفاء خلف، مرجع سابق، ص ٥١

تسجيل التحالفات الانتخابية وإعتبر إن لائحة النصر هي فوق القرارات التي إلزم بها غالبية القوى السياسية<sup>(١)</sup>.

٥. من بين أكثر الملامح بروزاً هي ضعف هيكل الإئتلافات الانتخابية وعدم تبنيتها قضية جامعة وبرنامجاً محدداً بقدر ماهي تحالفات آنية ما إتبعها إعادة تشكيل التحالفات بعد الانتخابات على نحو أدى الى تفتيت الكثير من الكتل والتحالفات<sup>(٢)</sup>.

٦. التأثير الكبير للمرجعية على نوع التحالفات وفوزها بالانتخابات - رغم إن التأثير كان أقل مقارنةً بالانتخابات السابقة - بعد أن كانت هناك تصور لأوساط مدنية وسياسية حول إعلان النجف بإنهاء فتوى الجهاد الكفائي لسحب شرعية سلاح المقدس ورفع الغطاء من المجموعات الحزبية المسلحة المنتشرة في المدن تهدد سيادة القانون إلا إن مرجعية النجف وحتى بعد إندحار الجماعة الإرهابية أقر بنفاذ الفتوى لإستمرار موجهها ما منح الميليشيات المسلحة زخماً سياسياً وسلطوياً أزاء محاولات نزع السلاح بل أصبح مقاعد إئتلاف الفتح فاتورة مستحقة الدفع عند الناخب الشيعي طالما مسنودين من قبل المرجعية<sup>(٣)</sup>. بل وإن إئتلاف الفتح وظف وبذكاء فتوى المرجعية ضد داعش إنتخابياً.

٧. إضعاف وإستبعاد ما تبقى من التوجهات المدنية، حيث شهدت التجربة الانتخابية صراعا بين البنى الحزبية التقليدية التي هيمنت على المشهد السياسي العراقي منذ إنتخابات ٢٠٠٥ وبين الحشدين المنافس الثوري الذي خرج من خاصرتها بوصفه مقاوماً شعبوياً مقدساً وبين القوة الصدرية الجديدة المؤتلفة مع التيار المدني بشقه الأيديولوجي الذي مثله الحزب الشيوعي العراقي بعد أن قدمه الأخير الى الناخب المدني كحليف مقبول رغم إرثه الأصولي المتشدد بتحالف سائرون ما مثل نكسة إجتماعية للتيار المدني الذي ينظر إليه كمنقذ علماني مساعد للخروج من ورطة حكم الإسلام السياسي، لكن مع هذا التحالف إبتلع الإسلاميين آخر حجر من

(١) للمزيد ممكن النظر الى المرجع نفسه، ص٥٢.

(٢) للمزيد حول هذا الواقع ممكن مراجعة مصطفى السراي، ما بين التوازن والتنافس التحالفات العراقية الى أين، المركز الديمقراطي العربي، على الموقع الالكتروني الآتي بتاريخ ٢٠٢٠/٨/٢٩ [www.democraticac.de](http://www.democraticac.de) كذلك نتائج الانتخابات البرلمانية العراقية وتحولات ممارسة سياسية وإشكالياتها، مرجع سابق.

(٣) د.صفاء خلف، مرجع سابق، ص٥٢-٥٣.

حائط الطبقة الوسطى المهتالك وهو يحاول الصمود أمام تردي الخدمات وإستشراء الفساد والمحاصصة الطائفية<sup>(١)</sup>.

وهنا لابد الإقرار بأن المعضلات المتعلقة بطبيعة الأحزاب السياسية وتحالفاتها وصرعاتها شكلت أحد الأسباب الرئيسة والمركزية لعدم إمكانية إعطاء صفة الديمقراطية لإنتخابات ٢٠١٨. ثانياً: المعضلات المتعلقة بالبيئة العامة: هنا نحاول طرح أبرز التحديات المتعلقة بالبيئة الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والأمنية كالآتي:

أ. معضلات البيئة الإقتصادية: بشكل عام البنية الإقتصادية العراقية في جزء كبير منها لاتقدم الضمانات الأساسية لإجراء عملية الإنتخابات بشكلها المطلوب بل أحيان كثيرة تشوهها وتعيق دمقرطتها.

رغم إمتلاك العراق وبوفرة موارد إقتصادية يجعله قادر على بناء وتطوير قطاع إقتصادي متين ومستقر، لكن الدولة عاجزة عن إستثمار هذه الموارد وعائداتها بشكل سليم بسبب عدم إمتلاك رؤية وإستراتيجيات مالية وإقتصادية واضحة وملائمة مع المرحلة الإنتقالية حيث التفاوت غير متكافئ بين قطاعاته والإختلال الهيكلي بسبب الإقتصاد الريعي مقابل تراجع القطاعين الزراعي والصناعي، وترك ثروات البلد عرضة للسرقة والعبث بصرفها والفساد المستشري بعد أن أصبح عملية منظمة وصعد نسبته وإتسع مجالاته وتورط فيه غالبية من النخبة السياسية والدينية الطفيلية دون مراقبة ومساءلة، عملت على إنضاج الهيمنة الرأسمالية وعدم حماية الإنتاج المحلي وغزو الأسواق العراقية بالواردات الإستهلاكية والسلع الرديئة دون مستوى للنوعية وتهريب الرأسمال العراقي وعرضه لحالات الإهتزاز وعدم الإستقرار وكثرة إهدار المال العام وإنفاق مبالغ طائلة على الحروب والصراعات الطائفية وجعل الدولة تعيش حالة مديونية عالية بحاجة الى المعونات الدولية وإلزامها بتطبيق سياسات البنوك والمصارف الدولية وتكوين إقتصاد تابع للأسواق العالمية، كل ذلك إنتهى بإضعاف البنية الإقتصادية العراقية وهشاشتها متممة بإنخفاض مستوى دخل الفرد وإزدياد التفاوت الطبقي وفقدان العدالة في توزيع الموارد وإرتفاع نسبة الفقر والبطالة وبروز شرائح مهمشة ومحرومة من أبسط وسائل العيش وإبعاد الدولة من

(١) د.صفاء خلف، مرجع سابق، ص٥٤.

تقديم الخدمات الأساسية، ما أدى الى فقدان الثقة بسياسات الدولة طالما هي تمثل النخبة السياسية ما إنعكست بشكل مباشر على الانتخابات التي تكرر باستمرار نفس الشخصيات والأحزاب في قمة هرم السلطة رغم تنامي حقد وكراهية المواطن لهم مازاد من نسبة العزوف الانتخابي، كذلك إستغلال أموال الدولة لصالح أطراف دون آخر لشراء أصوات المواطنين الفقراء مقابل أسعار بخسة. وعليه أصبح الإقتصاد العراقي عائق أمام حرية الانتخابات ونزاهتها وبالتالي إخفاقها كآلية ديمقراطية لدفع الإنتقال إليها.

**ب. معضلات البيئة الإجتماعية:** تعتبر معضلات البيئة الإجتماعية من أكثر التحديات لممارسة الانتخابات كآلية ديمقراطية، حيث تحتاج أي عملية إنتخابية الى وجود ثقة متبادلة ما بين المواطن والدولة من خلال رسم حقوق المواطن كما هي واجباتها حتى يشعرون بوجود الانتخابات بإعتبارها حق ووظيفة ممارستها واجب وطني مقابل أعطائه الحقوق<sup>(١)</sup>.

في ٢٠١٨ البيئة الإجتماعية العراقية كانت نتاج لخطوط تقسيمات إفتراضية رسمت منذ إنشاء الدولة العراقية في بداية قرن الماضي وتم إعادة رسمها بشكل أكثر عنفاً وتعقيداً بعد عام ٢٠٠٣ لتعرض أواصر التعايش للتآكل بفعل عوامل داخلية وخارجية، وهذه الخطوط باتت تؤثر سلباً على الإندماج والتلاحم الإجتماعي حتى تشرذم العقد الذي يبنى عليه المجتمع، من خلال تعزيز الإختلافات الدينية والقومية والمذهبية والطائفية والحزبية والعشائرية والتركيز على الهويات والإنتماءات الأولية والفتوية السابقة على الدولة أو عابرة لحدودها وهي هويات ليست جامعة ولاحتوي كافة المكونات. والظاهرة الأخطر هي إتجاه الكيانات السياسية لإستغلال تلك الفسيفسائية لرسم ملامح الساحة السياسية وصراعاتها ونقلها الى الشارع العراقي للحصول على تأييدها سواء بدعم النظام السياسي أو تحديه بغية إفشاله. هذا الواقع جعل كل فرد وحسب هويته يعاني من إقصاء الآخر له، فضلاً عن التقوقع التقليدي الضيق وصراعات حادة حسب المنافع المادية والشخصية والطائفية والحزبية السلطوية ما إنتهى بفوضى قيمية وصراع هوياتية عنيفة ومزيد من الكراهية لذات الآخر وذآكرته المجتمعية بالذات عندما أصبح هذا الواقع معبراً عن سياسات الدولة بل هي طرف لتنافس العصبيات وتناقضاتها لتواكب التوترات المجتمعية وبشكل ملحوظ.

(١) عدي البديري ظاهرة العزوف الانتخابي في العراق، منشورات زين الحقوقية، بيروت، ٢٠١٧، ص١٤٨.

هذا الى جانب تغليب العادات والتقاليد والتفسيرات الدينية والموروثات الإجتماعية العشائرية والتخلف والأمية مع فقدان الدولة لقوة وآليات حصر القوات الخارجة عن الدولة المتمثلة بالمليشيات والجماعات المسلحة التابعة للأحزاب السياسية الشيعية والسنية المتمثلة لسيادة الهويات الفرعية دون الهوية الوطنية، مازاد من نسبة الإرهاب والعنف المجتمعي والسياسي المتوجه نحو إضعاف وإنحراف المشاركة السياسية سواء من خلال اللامبالاة أو مشاركة تمثل الهويات الضيقة ما شوهت الممارسة الإنتخابية الديمقراطية.

كما هناك عدد كبير من مظاهر إجتماعية تعرقل الإنتخابات الحرة النزبهة مثل إرتفاع نسبة الفقر و وجود لفئات رثة وفقدان العدالة الإجتماعية والإنحطاط الثقافي والتأثر بالإسلام السياسي وقانون فصل العشائر والتهجير القسري والجريمة المنظمة والتفكيك الأسري وإزدياد السلوك العدواني بين الشباب وشخصنة

التعاملات المؤسسية وتعزيز الكراهية للدولة<sup>(١)</sup>.

إذاً كل هذه المظاهر خلقت شعوراً سلبياً لدى المواطن طالما لم يتلمس صفة المواطنة والنظام السياسي لا يمثل طموحاته ويتعايش مع العنف والإرهاب حيث من الصعب أن يفكر بمشاركة سلمية إيجابية ديمقراطية.

ج. معضلات البيئة الثقافية: الإنتخابات قبل أن تكون مجموعة قوانين وأنظمة وإجراءات عملية هي منظومة فكرية ثقافية سياسية مجتمعية متكاملة تستند على ثقافة سياسية تشاركية تراكمية وشروط موضوعية لترسيخها في ذاكرة الشعب.

وفيما يتعلق بالثقافات الطاغية على المشهد السياسي العراقي على صعيد الفرد والدولة والتي رافقت جميع الإنتخابات بظمنهم إنتخابات ٢٠١٨ وهي كالآتي:<sup>(٢)</sup>

- ثقافة تقليدية مؤطرة بخطابات دينية ومذهبية وطائفية وقومية وعشائرية مبني على رفع شأن الهويات الفرعية الأمر التي أضعفت الإنتماء للوطن لصالح ولاءات متوجهة نحو المؤسسات التقليدية ومناهجهم الحافزة على إستبعاد الآخر.

(١) تارا عمر محمد، إشكاليات الإنتقال الى الديمقراطية في العراق بعد ٢٠٠٣، اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية العلوم السياسية في جامعة السليمانية، عام ٢٠١٩، ص ٢٢٧-٢٣٥.  
(٢) للمزيد ممكن مراجعة تارا عمر محمد مرجع سابق، ص ٢٣٧-٢٤٣.

- ثقافة إخضاعية قمعية سلطوية بنيت على المقدس والرمزي والعاطفي، فهي ثقافة القوة القسرية والطاعة والخنوع والتخندق والعداء والقطع والإكراه وعدم التعايش وتهميش وإلغاء الآخر، تمارسها السلطة ضد المواطنين مستندة على ثقافة النخبة السياسية وهي لا تملك رؤية لإدارة دولة كما ليست بإمكانها التفكير خارج هويته الذاتية، أيضا هي ثقافة مجتمعية تمارس من قبل التنظيمات المسلحة التابعة للأحزاب السياسية أو من خلال قانون المؤسسات التقليدية - فصل العشائري- أو رجال الدين والإعلام ناهيك عن وسائل التواصل الإجتماعي التي أصبحت وعبر الجيوش الألكترونية منبراً لهذه الثقافة وتعميقها.

- ثقافة العنف، حيث يعد القسوة والدم من حقائق الإرث الثقافي ورثه الأجيال المتعاقبة سواء العنف الرسمي للدولة من خلال التوسع في أجهزة القوات المسلحة والدوائر الأمنية والميليشيات التابعة لها ولأحزاب السلطة - ممارسات الحشد الشعبي كجهاز قمعي تابعة للدولة - أو العنف المجتمعي بروز تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وممارساتها كقوة خارجة عن الدولة حيث كلاهما بممارساتهم التسلطية والقمعية يقدمون خير دليل لهذه الثقافة - مع الاختلاف في النسب والأدوار- لتزيد وتيرة العنف بشكل كارثي في مرحلة ما قبل الانتخابات.

- ثقافة تشاركية غير ديمقراطية، هي الثقافة التي حددت الإتجاهات التصويتية للناخب العراقي بتمثل الولاءات والإنحيازات لهويات ضيقة، طالما حاول الفرقاء السياسيون وكل حسب مصالح مكونه تعبئة الناس عبر التمسك بالهويات الذاتية دون الهوية الوطنية لتكون الحافز الأساسي لخوض المشاركة السياسية بإعتبارها الوسيلة الوحيدة للدفاع عن البقاء وعدم تكرار مظلومية الماضي، ونتائج الانتخابات دليل واضح على هذه الثقافة، حيث القوائم الشيعية لم تحصل على أي تمثيل في محافظتي الموصل والأنبار وهذا الأمر ينطبق على الكورد والشيعية فالتقسيمات الأثنو طائفية للناخبين هي العنوان السائد للمشاركة الانتخابية.

يتضح من كل ما ذكره إن خلفية الثقافة السياسية التي على أساسها تم إنتخابات ٢٠١٨ تعاني من سمات تتمثل بهويات تقليدية متداخلة المرتكزات والسلبيات، طائفية قبلية إخضاعية إقصائية عنيفة خاضعة لمحددات تصارعية غير تعايشية تغلب روح الفرقة والتبعية والخنوع بعيدة عن قيم المواطنة بمدرجات جماعية ومبلمح مدنية لأنها ثقافة تهمش الحريات الفردية والمساهمة الفاعلة والتعددية السياسية الإجتماعية دون التأثير بحقد وكراهية الماضي العنيف

والإرتباطات بالخارج، وثقافة بهذه السمات لا يمكن أن تكون بناءة لإنتخابات حرة ونزيهة وفاعلة تشق الطريق نحو الديمقراطية كقيم وألية وممارسة.

د. معضلات البيئة الأمنية: يعاني العراق ومنذ العام ٢٠٠٣ من هشاشة البيئة الأمنية بنوعيتها الحكومي والمجتمعي بسبب حروب هوياتية داخلية ونفوذ مجاميع تمارس الإرهاب وتعرض عليه من قبل دول الجوار تساندها القوى السياسية المهيمنة على السلطة أو أحزاب وميليشيات خارجة عنها في ظل غياب مؤسسات أمنية وعسكرية قادرة على ضبط الأمن.

حيث مر العراق بمسلسلات أكثر عنفاً وإرهاباً ورعباً قبل إنتخابات ٢٠١٨ بسبب دخول تنظيم داعش الأكثر وحشية على مر العصور وسيطرتها على عدد من المحافظات الشمالية والغربية وغياب تام للدولة ومؤسساتها الأمنية وعدم قدرتها على مسك الأرض وضخامة الضحايا بسبب ممارسات داعش الأكثر تسلطية وقمعية ولاإنسانية بشكل أصبحت فضاعات لإنتهاكات حقوق الإنسان والقتل بأبشع أنواعه المهينة للبشرية وقبور جماعية والتهجير القسري ظاهرة يومية الأكثر تكراراً تتعامل معها الناس، ورغم الوضع الأمني الأفضل بعد تحرير هذه المناطق من قبل القوات الحكومية التي لم تكن عملية بعيدة عن العنف وترهيب الناس والقتل العشوائي ووجود آلاف النازحين في مناطق متفرقة في البلد أو خارجها إلا أن البيئة الأمنية عملت على تكريس التصويت الهوياتي التي كانت أكثر إستحضاراً في هذه الإنتخابات كما أدت الى ضعف المشاركة السياسية الفاعلة سواء الترشيح أو التصويت، فلا يمكن التوقع من المواطن الذي لا يؤمن حياته أن يثق بالإنتخابات وبشكل يدفع خطوات نحو الديمقراطية بالذات بعد ما يراه من حالة اللاجدوى من الإنتخابات خلال سنوات غير قليلة لإجراء تغييرات نحو الأفضل لتبقى المحاصصة السياسية هي السائدة في أروقة كافة مؤسسات الدولة ناهيك عن الخروقات المتلازمة للإنتخابات في ظل هذه البيئة ما حولتها لآلية شكلية فارغة المضمون.

ثالثاً: المعضلات المتعلقة بالبيئة الخارجية ( الإقليمية والدولية ): طالما الدولة العراقية تعاني ضعفاً من الأستقلالية والحصانة إتجاه التدخلات الخارجية من قبل دول الجوار وذات مصالح مختلفة ومتشابهة مع مصالح البيئة الدولية مما يؤثر بشكل مباشر على التجاذبات والإنقسامات والتحالفات الداخلية من خلال الأحزاب الدينية المتقبلة للإملاءات من الأطراف الخارجية مقابل دعم مادي لتمويلهم في الإنتخابات لتمرير أجنداتهم في العراق. ورغم تأثيرات البيئة الإقليمية

بشكل خاص والمجتمع الدولي عموماً، لكن التأثير الأكبر في المعادلات الانتخابية العراقية تمارس من قبل إيران<sup>(١)</sup> والولايات المتحدة الأمريكية.

حيث جميع الدول المحيطة بالعراق وإيران بدرجة أكبر لاترغب بإتمام العملية الانتخابية بشكلها الديمقراطي لبناء دولة مدنية ديمقراطية في العراق لكونها تضر بأجنداتها المذهبية ومصالحها السياسية بأبعادها المختلفة، حيث تقوم السياسة الإيرانية على تبني كل ما من شأنه أن يؤمن لها القدرة على التأثير في مخرجات الانتخابات وفق إمتدادها الإقليمي والطائفي والعقائدي ملء الفراغ الإقليمي ولعب دور المهيمن والمتحكم في مصادر الطاقة والنفوذ كذلك جعل العراق ميداناً لصراعاتها السياسية سواء مع دول الخليج والسعودية الذين يؤدون دوراً معاكساً للدور الإيراني بل يعملون على تحجيم النفوذ الشيعي في العراق ولايتوانون في دعم أي حزب تعارض السلطة الطائفية في العراق، أو مع الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبر إيران منافساً وعدواً لها ولمصالحها طالما الأخيرة عملت ومن ٢٠٠٣ لتغلغل سياسياً وعسكرياً وإستخباراتياً وعقائدياً وإجتماعياً وإقتصادياً في العراق وساهمت بشكل مباشر أو غير مباشر لزرع الإنقسامات وتمويل أشخاص وكتل على حساب أخرى بهدف زرع الفتن والصراعات العنيفة وإنشاء ودعم الأحزاب ذات ميلشيات مسلحة لها ولاء لولاية الفقيه بإيران لإرباك الساحة

(١) لقد أكد ( زلماي خليل زاد ) السفير الأمريكي السابق لدى الأمم المتحدة والعراق في مقال له نشرت في صحيفة ( وول ستريت جورنال ) تحت عنوان ( حدوا في نفوذ إيران في العراق ) بتاريخ ٢٠١٨/٤/٧ وأكد إن إيران تعمل بجد للتأثير على =نتيجة الانتخابات حيث تسعى الى تعزيز نفوذ ميلشياتها - الحشد الشعبي - داخل الحكومة كما هو الحال مع حزب الله اللبناني، كما تريد إيران الحفاظ على الإنقسامات الطائفية والعرقية والسياسية لمنع عودة العراق من جديد كقوة مستقلة ومستقرة، وطالب خليل زاد الرئيس الأمريكي دعم الأحزاب والأطراف العراقية التي تعارض التدخل الإيراني. نقلاً عن، علي الكاش، الأخطبوط الإيراني يمد أذرعه الى صناديق الانتخابات العراقية، دراسة على الموقع الإلكتروني الآتي بتاريخ ١٧ /٥ /٢٠١٩. www.kitabat.com ومن جهة أخرى إتهم وزير الدفاع الأمريكي (جيمس ماتيس) في تصريحات للصحفيين خلال عودة من جولة لعمان وأفغانستان والبحرين في ٢٠١٨/٣/٣ النظام الإيراني ( لدينا أدلة مثيرة للقلق على أن إيران تحاول التأثير على الانتخابات العراقية بإستخدام الأموال الطائلة ) للمزيد ممكن مراجعة المرجع نفسه. وصرح (علي أكبر ولايتي) مستشار المرشد الإيراني (علي خامنئي) للشؤون الدولية خلال زيارته لبغداد في ٢٠١٨/٣/١٧ وإجتماعه بمجموعة رجال الدين والسياسة وقال (لن نسمح للبراليين والشيعيين بالحكم في العراق) وأكد ( آية الله أحمد الخاتمي ) وكيل خطيب جمعة طهران في ٢٠١٨/٨/٦ ( لن تسمح إيران بصعود دعاة الدولة المدنية والعلمانية وعودة البعث بأسماء أخرى الى الحكم، والعراق بنسبة لإيران خط أحمر والخرطة السياسية فيه لاتتغير حتى زعماء السنة المشاركين في العملية السياسية هم أيضاً تحت أمرتنا). المرجع نفسه.

السياسية والأمنية العراقية، حيث جزء كبير من إثارة العنف والإرهاب الموجود في الشارع العراقي إيران مسؤول عنها<sup>(١)</sup>.

ومن القضايا الأكثر حساسية بين واشنطن وطهران والتي تركت آثار على الإنتخابات وتحالفاتها وكيفية إجرائها ونتائجها وحتى تشكيل الحكومة في ضوءها، وأدى الى تصاعد وتيرة الصراع بينهم كما أدى الى المزيد من التداخلات في العراق لتترك بصمة أكثر وضوحاً للطرفين ذلك لضمان إستمرار خرقهم لمؤسسات الدولة العراقية وإبقاء تابعيهم في السلطة هي ممارسة طهران لضغوطات جدية لإقناع الفرقاء السياسيين بترشيح رئيس وزراء جديد عن قائمة الفتح الموالي لإيران والمكون الرئيسي للحشد الشعبي الذي يعتبره واشنطن ودول الخليج جناحاً عسكرياً إيرانياً يريد أن يزعج بها في العملية السياسية من خلال إيصال أعضائها للبرلمان ثم الحكومة، حتى وضع الموفد الأمريكي في العراق ( بريت ماكغورك ) الفيتو ضد بعض مكونات تحالف الفتح ومرشحها لرئاسة الحكومة (هادي العامري) و(فالح الفياض) لقبهيهما وولاءهما التاريخي لإيران<sup>(٢)</sup>. وكان لهذا الدعم أثر واضح في الإئتلافات والتحالفات والتسويات داخل البيت الشيعي، كذلك التناحر والتنافر بين الكتل المنافسة ما جعل البيئة السياسية والأمنية العراقية غير مستقرة ولا يتناسب مع إجراء إنتخابات ديمقراطية متميزة بالشفافية والنزاهة والعدالة والحرية والفاعلية. وإستمرار تخاصم وتنافس وتصارع اللاعبين الخارجيين على مزيد من الأدوار ظلت مؤثرة على مشهد تشكيل التحالفات بعد الإنتخابات وعدم القدرة على تحديد هوية الكتلة الأكبر وتشكيل الأغلبية النيابية الضرورية لتشكيل الحكومة حتى كان أحد الأسباب لإسقاط الحكومة الناتجة عن تلك الإنتخابات بعد إحتجاجات تشرين ٢٠١٩.

وبناءً على ما تم ذكره لابد الإقرار بالدور السلبي للبيئة الخارجية وطالما أصبح الخارج أحد مصممي الداخل العراقي لتتكامل معه لتحواله الى ساحة للصراعات والعنف والإرهاب والإنقسامات الطائفية الحادة ماجعلت صورة الفشل هي الطاغية على إجراء إنتخابات تدفع بالعملية السياسية نحو بناء ديمقراطي.

(١) لمزيد من المعلومات حول هذا الواقع ممكن مراجعة الموقع الرسمي لمجموعة كرايس لدراسة الشرق الأوسط تقارير رقم ٣٨ / ٢٠١٦ و ٣٩ / ٢٠١٧ و ٤٠ / 2018/ www.criesgroup.com. كذلك باسل يوسف بجك: مشروع إتفاقية الأمنية بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ع/٣٥٤، آب / ٢٠٠٨، ص٧٤ وما بعدها.

(٢) تقرير على الموقع الرسمي للشبكة الإخبارية شفقنا [www.iraq.shafaqna.com](http://www.iraq.shafaqna.com)

## خاتمة

في إطار كل ما طرحناه تم التوصل الى مجموعة من الإستنتاجات نختم به دراستنا، ولغرض إستكمال متطلباتها الأكاديمية نقدم جملة من التوصيات.

### إستنتاجات:

#### • الجانب النظري

١. الإنتخابات الديمقراطية وليس الشكلية، تشكل آلية أساسية لبناء نظام سياسي راسخ ديمقراطياً.

٢. الديمقراطية هدف والإنتخابات وسيلة، وتصبحان متلازمتان حينما الثانية تؤدي وظيفتها التقليدية وذلك بممارستها وفق شروط ومعايير ومبادئ وقيم ومؤسسات وآليات ديمقراطية لتحقيق الأولى. حيث الإنتخابات تجري في ظل أنظمة ديمقراطية وديكتاتورية على حد سواء، ولكن بأهداف مختلفة، في ظل أنظمة السياسية التسلطية يتم اللجوء للإنتخابات لإعطاء الشرعية لممارسات تعيق الديمقراطية وتغيبها أحيانا لأنها فاقدة لمضمونها كآلية تمارس لترسيخ الديمقراطية كقيم دولية مجتمعية.

٣. الإنتخابات لكي توصف بالديمقراطية ينبغي أن يتوفر لها مناخ يتناسب متطلبات نجاحها وتجري وفق معايير تثبت ديمقراطيتها، وهذه المتطلبات مرتبطة بالمنظومة القانونية المنظمة للإنتخابات كذلك البيئة السياسية وتفاعلاتها ومع البيئة الإقتصادية والإجتماعية والثقافية، ومعاً يعدون الضمانات الأساسية لشروط إجرائها المتمثلة بحرية المشاركة وتحرر المشاركين في الإختيار والنزاهة بعدالتها وشفافيتها ومنافساتها وحيادية من يقومون بها كذلك فاعليتها، وبخلاف ذلك تؤدي العملية الإنتخابية دوراً مضاداً وتساهم في إطالة فترة الإنتقال الى الديمقراطية، وبالتالي تعسر المرور من الهندسة الإنتخابية التسلطية الى الهندسة الإنتخابية الديمقراطية وتعثر حالة الإنتقال الديمقراطي.

#### • الجانب التطبيقي

١. إنتخابات ٢٠١٨ العراقية لم ترتق الى مستوى الإنتخابات الديمقراطية بل أصبحت آلية لإجهاضها طالما لم تؤدي وظيفتها كوسيلة للإنتقال السلمي والسلس للسلطة، لأنها غالباً لم تمثل

إرادة الناخب العراقي ولم تتح فرص متساوية للأحزاب والمكونات المختلفة في ظل هيمنة أحزاب السلطة وحصر المناصب بيد النخبة الحاكمة لتعيد إنتاج نفس الطبقة السياسية الحاكمة، كما إنها إلتزمت بقاعدة المحاصصة والتوافقية في بلد غارق بإختلافات متصارعة وحتى متقاتلة الأمر الذي أثر في نتائج الإنتخابية والأداء السياسي بشكل سلبي وقلل من ثقة المواطن العراقي بالعمل الإنتخابي ونتائجها لتحديد من يدير النظام السياسي.

٢. تستبطن الإنتخابات في العراق روتين وآلية إستعراضية تؤثر الى التعايش مع أحد شروط تحقيق الديمقراطية دون الديمقراطية ذاتها، طالما مصطنعاً ألصقت هذا المفهوم بالعملية السياسية في عراق مابعد ٢٠٠٣ دون بذل جهود لتهيئة البيئة الضرورية لإقامتها كعملية تراكمية ناتجة عن حصيلة تطور داخلي مع صيرورة قانونية سياسية إقتصادية إجتماعية ثقافية لذلك ظلت معلولة ومنتكسة ولاتسير بصورة خطية بل تواجه متعرجات في مساراتها ومآلاتها إنتهت بإفراغها من مضامينها.

٣. الوقائع التجريبية لإنتخابات ٢٠١٨ يبين لنا إن العناصر المكونة للنسق الدستوري والقانوني والسياسي مصاحباً بأبعاد الإقتصادية والإجتماعية والثقافية وتفاعلاتهم والتي تجري على أرضيتها هي غير ناضجة وغير مؤهلة وهشة تعاني من معضلات معقدة متراكمة لم يتم تجاوزها عند إجراء إنتخابات ٢٠١٨ ما جعلت صورة الفشل هي الطاغية عليها ولم تصل لمستوى يجعلها تصف بالديمقراطية.

٤. هي إنتخابات غير ديمقراطية مارسها غير ديمقراطيين في بيئة غير ديمقراطية، فهي لم تكن حرة لأنها لم تستند على مبدأ حكم القانون والتنافس والحياد السياسي الحقيقي بعيداً عن الضغوطات والتقييدات الحزبية والطائفية والمناطقية والهوياتية الثقافية وعوامل إقتصادية إجتماعية وثقافية مؤثرة، كما إنها لم تكن نزيهة وشفافة لأنها لم ينظم بقانون إنتخابي عادل وفعال وكثرة التزويرات وإستخدام مؤسسات الدولة وقوات الأمن، الى جانب التحالفات الهشة المرتجلة والوضع الأمني المزري ومليء بالحقد والكراهية والعنف، مع عدم فاعلية الإنتخابات طالما لم تؤدي أي من وظائفها لأنها لم تنتهي بتداول السلس للسلطة ولم تعرض أي من أعضاء النخبة السياسية السابقة للمحاسبة، بذلك إنتخابات ٢٠١٨ هي البراديجم نقول لنا إنها عنوان بلا

مضمون، كما إنها لاتعد إلا ممارسة لقوانين وأنظمة إنتخابية حسب طلب السياسيين وعلى مقاسهم السلطوي في بيئة سياسية بعيدة عن الأداء الديمقراطي للسلطة، لذلك إنها لم تشكل إلا الملامح البسيطة للديمقراطية ولم تحمل معها أجندة تعبر عن قيمها ومبادئها طالما تمارس في جغرافيا لاتسود فيها متطلباتها الملحة لتكون وفق المعايير التي تضيف لها طابعاً ديمقراطياً.

٥ . إن العلاج الملائم لكي تصبح الإنتخابات آلية لتحقيق الديمقراطية وليس كابحاً لها كما هو الحال في إنتخابات ٢٠١٨ يتطلب توفير بيئة إنتخابية ملائمة من جميع النواحي تتقدمها نظام إنتخابي عادل وفق قانون ملائم ومفوضية مستقلة للإنتخابات فعلاً ومقومات أمنية مناسبة تمنع إستخدام السلاح في التأثير على الإنتخابات ونتائجها إضافة الى تجريم إستخدام المال السياسي والتأثير الغير مشروع. بالتالي إن توفرت مقومات الإنتخابات الحرة النزيهة ستؤدي الى أوسع مشاركة شعبية تضيفي على الإنتخابات ومعاييرها شرعية فعلية بما يؤدي الى إستقرار البلد وإزدهاره، عدا ذلك سنبقى ندور في حلقة مفرغة.

### التوصيات:

١. صياغة قانون إنتخابي عادل يتلائم مع طبيعة المرحلة مقدراً الظروف السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية الذي يمر به العراق بعد ٢٠٠٣ بشكل يكون معبراً عن الإرادة الشعبية ويساعد على مساهمة كافة القوى السياسية لأداء دورهم كما يمثل كافة الأقليات دون تهميشهم مايدفع بإتجاه رفع حالة التوتر السياسي والعنف المجتمعي.
٢. إجراء التعديلات الضرورية للدستور والقانونين الإنتخابي والأحزاب بهدف عدم إستغلال ثغراتها من قبل أطراف معينة.
٣. العمل على إجراء إنتخابات نزيهة وشفافة لإختيار نخبة سياسية قادرة على مسك زمام الأمور لترفض الواقع القائم من خلال تنفيذ حزم إصلاحية بهدف إعادة بناء بنيان الدولة.
٤. القضاء على حالة الفقر والبطالة والامية كذلك الفساد المتجذر في مؤسسات الدولة على رأسها المؤسسة القضائية.
٥. العمل على بناء هوية وطنية شاملة تحتوي جميع المواطنين رغم إنتماءاتهم المختلفة.

٦. تفعيل دور منظمات المجتمع المدني لتكون بديل للمؤسسات التقليدية لتقليل تأثيراتهم على إنتماءات الأفراد وممرور الزمن تنشأ جيل جديد بهويات وطنية دون الهويات الفرعية.
٧. العمل على زيادة الوعي السياسي للناخبين.
٨. تشكيل مفوضية عليا مستقلة للإنتخابات وفق المعايير الدولية دون الحزبية.
٩. تحسين الوضع الأمني وحصر السلاح بيد الدولة.
١٠. إصدار قوانين تضمن حرية ونزاهة وشفافية وحيادية الإنتخابات وتحقق المساواة وتكافئ الفرص بين المشاركين.
١١. العمل من أجل التقليل من التدخلات الخارجية بالذات التدخلات الإقليمية في الشأن العراقي وضمان إستقلاله وسيادته.

## □ قائمة المصادر

### أولاً: الموسوعات

- موسوعة المفاهيم والمصطلحات الإنتخابية والبرلمانية، تحرير: د.عمر هاشم ربيع، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٩.

### ثانياً: الدساتير والقوانين

١. دستور جمهورية العراق ٢٠٠٥.
٢. قانون الأحزاب رقم (٣٦) لعام ٢٠١٥.
٣. قانون إنتخابات مجلس النواب العراقي رقم (٤٥) لسنة ٢٠١٣.

### ثالثاً: الكتب

١. أحمد بدرالدين، الديمقراطية والإنتخابات في الكويت، أعمال اللقاء السنوي ١٧ لمشروع الدراسات الديمقراطية في البلدان العربية، جامعة الأسكندرية، تموز/٢٠٠٧.
٢. أحمد يحيى الزهيري، العملية السياسية في العراق بعد ٢٠٠٣ - دراسة في إشكالية الرئاسات الثلاث، دار السنهوري، بيروت، ٢٠١٧.
٣. أندرو رينولدز وآخرون، أشكال النظم الإنتخابية، تعريب: أيمن أيوب، المؤسسة الدولية للديمقراطية والإنتخابات، ط٢، نيويورك، ٢٠١٠.
٤. أوستن رني: سياسة الحكم، ت: د.حسن علي زنون، المكتبة الأهلية للنشر بمشاركة مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، بغداد، نيويورك، ١٩٦٤.
٥. برهان غليون، الإختيار الديمقراطي في سوريا، إعداد وحوار لؤي حسن، بئر الفرات، سوريا، ٢٠٠٣.
٦. تشارلز تيللي، الديمقراطية، ت:محمد فاضل طباطخ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٠.
٧. جاي. س وجودين جيل، الإنتخابات الحرة والنزاهة - القانون الدولي والممارسة العملية، ت: أحمد منيب وفايز حكيم، الدار الدولية للإستثمارات الثقافية، القاهرة، ٢٠٠٠.
٨. جوزيف شومبيتر، الرأسمالية والإشترابية والديمقراطية، ت: حيدر حاج إسماعيل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١١.

٩. روبرت دال، الديمقراطية ونقاداتها، ت: فمير عباس مظفر، دار الفارس للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٥.
١٠. روبرت دال، عن الديمقراطية، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط٢، بيروت، ٢٠١٦.
١١. سليمان الغويل، الإنتخابات والديمقراطية، منشورات أكاديمية الدراسات العليا، ليبيا، ٢٠٠٣.
١٢. شمران حمادي، النظم السياسية، الأهلية للنشر، ط٢، بغداد، ١٩٦٩.
١٣. صفاء خلف: العراق ما بعد داعش ٢٠١٤-٢٠١٨ أزمات والإفراط بالتفاهل، دار الكتب العلمية، العراق، ٢٠١٩.
١٤. صموئيل هنتنغتون، الموجة الثالثة - التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، ت: عبدالوهاب علوب، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، بيروت، ١٩٩٣.
١٥. طالب عوض، الأنظمة الإنتخابية المعاصرة والإصلاح الإنتخابي في العالم العربي، في الديمقراطية والإنتخابات في العالم العربي، تقديم: علاء شلبي، تحرير كريم حسن، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، القاهرة، ٢٠١٤.
١٦. عبدالحسين شعبان، الثقافة الإنتخابية والمعايير الدولية، مجموعة باحثين، النزاهة في الإنتخابات البرلمانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٨.
١٧. عبدالغني البسيوني، أنظمة الإنتخابات في مصر والعالم، دار المعارف، الأسكندرية، ١٩٩٠.
١٨. عبدالفتاح الماضي، مفهوم الإنتخابات الديمقراطية، مجموعة مؤلفين، الإنتخابات الديمقراطية وواقع الإنتخابات في الأقطار العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٩.
١٩. عبدالوهاب حميد رشيد، التحول الديمقراطي والمجتمع المدني، دار المدى للثقافة والنشر، بيروت، ٢٠٠٣.
٢٠. عبدو سعد وآخرون، النظم الإنتخابية - دراسة حول العلاقة بين النظام السياسي والنظام الإنتخابي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠٥.
٢١. عدي البديري: ظاهرة العزوف الإنتخابي في العراق، منشورات زين الحقوقية، بيروت، ٢٠١٧.

٢٢. لاري دايونند، روح الديمقراطية - الكفاح من أجل بناء مجتمعات حرة، ت: عبد النور الخرافي، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ٢٠١٤.
٢٣. محمد عبدالوهاب، الأنظمة السياسية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠٧.
٢٤. محمود عبدالباقي، نحو إدارة إنتخابية فعالة، في مجموعة مؤلفين، ديمقراطية والانتخابات في العالم العربي، أعمال المؤتمر الدولي حول الديمقراطية والانتخابات في العالم العربي، تقديم: علاء شلبي، تحرير، كرم خميس، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، القاهرة، ٢٠١٤.
٢٥. معتز بلله عثمان، الإنتخابات الضرورة والسياق، في مجموعة مؤلفين، ديمقراطية والانتخابات في العالم العربي، أعمال المؤتمر الدولي حول الديمقراطية والانتخابات في العالم العربي، تقديم: علاء شلبي، تحرير، كرم خميس، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، القاهرة، ٢٠١٤.
٢٦. منذر الشاوي، في الدولة، مطبعة بغداد، بغداد، ١٩٦٥.
٢٧. مهدي جبر مهدي، الرثاثة السياسية في العراق بعد ٢٠٠٣ - مقدمات ونتائج في فارس كمال نظمي وآخرون، الرثاثة السياسية في العراق - أطلال الدولة.. رماد المجتمع، دار ميزوبوتاميا، بغداد، ٢٠١٥.
٢٨. موريس دوفرجية، الأحزاب السياسية، ت: علي مقلد وعبدالمحسن سعد، دار النهار للنشر، ط٣، منقحة، بيروت، ١٩٨٠.

#### رابعاً: الأطاريح

- تارا عمر محمد، إشكاليات الإنتقال الى الديمقراطية في العراق بعد ٢٠٠٣، اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية العلوم السياسية في جامعة السليمانية، عام ٢٠١٩.
- خامساً: البحوث والمجلات
١. أحمد عدنان الحياي، قراءة في قانون إنتخابات مجلس النواب العراقي لعام ٢٠١٨، مجلة حوار الفكر، معهد العراقي لحوار الفكر، ع/٤٢، السنة/١٢، ك١/٢٠١٧.
٢. باسل يوسف برك: مشروع إتفاقية الأمنية بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ع/٣٥٤، بيروت، آب/٢٠٠٨.
٣. حسنين إبراهيم توفيق وعبدالجبار أحمد عبدالله، التحولات الديمقراطية في العراق القيود- الفرص، مركز الخليج للابحاث، سلسلة دراسات العراقية، ع/٣، مارس ٢٠٠٥.

٤. خضير ياسين الغامبي، تنظيم الإنتخابات وإحتساب الأصوات وأثرها في الأنظمة الديمقراطية - دراسة تحليلية بين النص النظري والتطبيق العملي- العراق نموذجاً، مجلة أهل البيت، المجلد/١، ع/١٧، جامعة أهل البيت، آيار/٢٠١٥.
٥. فرح جهاد وعبد السلام شلال، تحديات العملية الإنتخابية في العراق، مجلة حوار الفكر، المعهد العراقي لحوار الفكر، السنة /١٢، ع /٤٢، ك/٢٠١٧.
٦. لقمان عثمان أحمد والفروق عبدالرحمن عباس، تطور النظام الإنتخابي في العراق (٢٠٠٥-٢٠١٤)، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية، السنة/٦، ع/٢٣، أيلول/٢٠١٤.

#### سادساً: الوثائق والصحف

١. ريك بيورتلند، أكثر من مجرد إنتخابات، الوزارة الخارجية الأمريكية، المجلد ١٥، ع/١، ك/٢٠١٠.
٢. جريدة وقائع العراقية ٤٢٨٣ في ١٢/١٢ ت ٢٠١٥.

#### سابعاً: المصادر الألكترونية

١. الإتفاقات والمواثيق الدولية الخاصة بالعملية الإنتخابية على المواقع الألكتروني بتاريخ ٢٠٢٠/٩/٥ [www.un.org/documen](http://www.un.org/documen) كذلك [www.cia.gov](http://www.cia.gov).
٢. تقرير بعثة خبراء الإتحاد الأوروبي بشأن إنتخابات مجلس النواب لعام ٢٠١٨، جريدة الشرق الأوسط، ع/١٤٦٩٨، على الموقع الرسمي للجريدة [www.aawast.com](http://www.aawast.com)
٣. تقرير بعنوان الإنتخابات وحرقت الصناديق في العراق على الموقع الرسمي للقناة الإخباري الفرنسي. ٢٤ [www.farance24.com](http://www.farance24.com).
٤. تقرير بعنوان الحملات الإنتخابية في العراق الأعلى تكلفة في المنطقة على ساسة بوست بتاريخ ٢٠١٩/٩/١٩. [www.sasapost.com](http://www.sasapost.com).
٥. تقرير شبكة مراقبي منظمة تموز للتنمية الإجتماعية حول الخروقات الإنتخابات ٢٠١٨ على الموقع الألكتروني الآتي بتاريخ ٢٠١٨/٥/١٣ [www.tammuz.org](http://www.tammuz.org).
٦. تقرير على الموقع الرسمي للشبكة الإخبارية شفقنا [www.iraq.shafaqna.com](http://www.iraq.shafaqna.com)
٧. تقرير مركز الجزيرة للدراسات السياسية على الموقع الألكتروني بتاريخ ٢٠٢٠/٧/٢٠ [www.studies.aljazeera.net](http://www.studies.aljazeera.net)

٨. تقرير مركز الجزيرة للدراسات على الموقع الإلكتروني الآتي:  
[www.studies.aljazeera.net](http://www.studies.aljazeera.net)
٩. تقرير نقابة محامي العراق حول المخالفات المرافقة للانتخابات على الموقع الإلكتروني الآتي بتاريخ ٢٠١٨/٥/١٧. [www.elaph.com](http://www.elaph.com)
١٠. حديث المنسق العام لشبكة الشمس العراقية لمراقبة الانتخابات لمدى في ٢٠١٩/٢/٢٣. على الموقع الإلكتروني [www.almadapaper.net](http://www.almadapaper.net).
١١. ريتشارد تشامبرز، المعايير الدولية للانتخابات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على الموقع الإلكتروني International Foundation for Electoral (Sestemes):[www.IFFES.org](http://www.IFFES.org)
١٢. علي الكاش، الأخطبوط الإيراني يمد أذرعه الى صناديق الانتخابات العراقية، دراسة على الموقع الإلكتروني الآتي بتاريخ ٢٠١٩/٥/١٧. [www.kitabat.com](http://www.kitabat.com).
١٣. علي مهدي، القانون الانتخابي بين إعادة التشريع وإصلاح المنظومة الانتخابية على الموقع الإلكتروني الآتي بتاريخ ٢٠٢٠/٦/٩. [www.iraqcp.com](http://www.iraqcp.com)
١٤. علي هادي حميد الشكراوي، قراءة تحليلية في قانون إنتخابات مجلس النواب العراقي رقم (٤٥) لسنة ٢٠١٣، بحث منشور على الموقع الإلكتروني لكلية القانون جامعة بابل. بتاريخ ٢٠٢٠/٤/٩. [www.uobaylon.edu.iq](http://www.uobaylon.edu.iq)
١٥. علي هادي حميدي الشكراوي، إنتخابات مجلس النواب العراقي لسنة ٢٠١٨ بين المشروعية القانونية والشرعية الشعبية، دراسة على موقع النبا للدراسات القانونية والسياسية، بتاريخ ٢٠١٩/٧/٢٠. [www.annabaa.org](http://www.annabaa.org)
١٦. قاسم الغريدي وآخرون، الإنتخابات النيابية العراقية ٢٠١٨ - الأوزان - التحالفات - والتداعيات، مركز صنع السياسات على الموقع الآتي في ٢٠٢٠/٦/٢٤. [www.makingpolicies.org](http://www.makingpolicies.org)
١٧. القاضي ناصر عمران، الدور القضائي في العملية الإنتخابية، على الموقع الرسمي لمجلس القضاء الأعلى بتاريخ ٢٠١٨/٧/٢. [www.hjc.iq](http://www.hjc.iq)

١٨. قانون الأحزاب السياسية بتعارض مع أحكام الدستور ومبادئ الحريات العامة، دار المدى، ع/٣٥٣٠، على الموقع الإلكتروني بتاريخ ٢٠٢٠/٦/١٥ [www.almada paper.net](http://www.almada paper.net).
١٩. اللغز الدولي لدعم الإنتخابات في العراق، ورقة عمل الأنظمة الإنتخابية في العراق، ٢٠١٠، على الموقع الإلكتروني للمفوضية الإنتخابية في ٢٠١٩/٦/٥ [www.ihec.iq](http://www.ihec.iq).
٢٠. لينا الموسوي، الإصلاح الإنتخابي هو ما يحتاجه العراق، دراسة لمعهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى على الموقع الإلكتروني الآتي بتاريخ ٢٠٢٠/٥/٢٠ [www.washingtoninstitute.org](http://www.washingtoninstitute.org).
٢١. مصطفى السراي، ما بين التوازن والتنافس التحالفات العراقية الى أين، المركز الديمقراطي العربي، على الموقع الإلكتروني الآتي بتاريخ ٢٠٢٠/٨/٢٩ [www.democraticac.de](http://www.democraticac.de).
٢٢. الموقع الرسمي لمجلس القضاء العراقي [www.hjc.iq](http://www.hjc.iq).
٢٣. الموقع الرسمي لمجلس النواب العراقي بتاريخ ٢٠١٩/١٢/٨ [www.ar.parliamen.iq](http://www.ar.parliamen.iq).
٢٤. موقع الأمانة العامة لمجلس الوزراء وقرارها على الموقع الإلكتروني الآتي بتاريخ ٢٠٢٠/٥/٢٠ [www.cabinet.iq](http://www.cabinet.iq).
٢٥. الموقع الرسمي لبيت الحرية بتاريخ ٢٠٢٠/٧/٣: [www.freedomhous.org](http://www.freedomhous.org).
٢٦. الموقع الرسمي للمفوضية العليا المستقلة للإنتخابات [www.ihec.iq](http://www.ihec.iq).
٢٧. الموقع الرسمي لمجموعة كرايس لدراسة الشرق الأوسط تقارير رقم ٣٨ / ٢٠١٦ و ٢٠١٧/٣٩ و ٤٠ / ٢٠١٨ [www.criesgroup.com](http://www.criesgroup.com).
٢٨. الموقع الموازين الإلكتروني بتاريخ ٢٠١٨ /٨/٢٩ [www.mawazin.net](http://www.mawazin.net).
٢٩. نظير الكندوري، إنتخابات العراق خلافات سياسية وتشكيك بسبب أجهزة العد والفرز، تقرير نشرت على الموقع الإلكتروني لقناة السومرية في ٢٥ / ٩ / ٢٠١٩: [www.alsumaria.news](http://www.alsumaria.news).
٣٠. همام عبدالله علي: قانون إستبدال أعضاء مجلس النواب رقم (٦) لسنة ٢٠٠٦ يصادر إرادة الناخب، في حوار المتمدن دراسات وأبحاث قانونية، على الموقع الإلكتروني بتاريخ ٢٠٢٠/٥/١٨ [www.m.hewar.org](http://www.m.hewar.org).
٣١. هيفاء أحمد محمد: نظام سانت ليغو المعدل - دراسة لمركز الدراسات الإستراتيجية والدولية بتاريخ ٢٠٢٠/٣/٣ على الموقع الإلكتروني الآتي: [www.CSIS.uo Baghdad.edu.iq](http://www.CSIS.uo Baghdad.edu.iq).

٣٢. وليد كاصد الزبيدي، الدستور والمنظومة الانتخابية العراقية ٢٠١٨، تقرير إستراتيجي صادر عن المركز الديمقراطي الغربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، برلين- ألمانيا على الموقع الإلكتروني الآتي بتاريخ ٢٠١٩/٧/١: [www.denocratic.de.wp.content](http://www.denocratic.de.wp.content).

٣٣. وليد كاصد الزبيدي، الدستور والمنظومة القانونية للانتخابات وأثرها في مستقبل الانتخابات العراقية ٢٠١٨، تقرير إستراتيجي صادر عن المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، ألمانيا - برلين على الموقع الإلكتروني الآتي بتاريخ [www.democratic.de.wp.content](http://www.democratic.de.wp.content): ٢٠١٩/١٢/٢٧.

#### ثامناً: المصادر الإنجليزية

1. David Butler, Howard R.Penniman and Austin Renney,eds, Democracy at the Polls. Acomparativ study of National Election, AEI, Studies, 297 washington ,dc, American Enterprise Institute for public policy research , 1981.
2. Steven Levitsky and Lucan A.Way, Election without Democracy, The Rise of Competitive Authoritarianism, journal of Democracy, vol.13,no.2, April, 2002.